مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الثالث – سبتمبر 2022 – المجلد السادس

# تحليل أثر الافصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة على إدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية"

**د/ إسلام محمد عبد الحميد**
مدرس المحاسبة
المعهد العالي للعلوم الإدارية بسوهاج

**د/ محمود فرج بكر**
مدرس إدارة الأعمال
المعهد العالي للعلوم الإدارية بسوهاج

## ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر معيار الشفافية والافصاح على ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المصرفية. وقد تمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو أثر الافصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ (معلومات عامة و إستراتيجية البنك و الحوكمة المؤسسية و السياسات المحاسبية و الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى و إدارة المخاطر العامة و التعرض لمخاطر الائتمان و العملات ومخاطر السوق و التعرض لمخاطر السيولة و الإحصاءات الرئيسية غير المالية و الإفصاح عن المشاركة المجتمعية و معلومات الموظفين و الإفصاح الاختياري) كمحددات لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك و عمر البنك و المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية؟ و سيتم ذلك من خلال جمع وتحليل القوائم المالية لكافة البنوك التجارية المقيدة في بورصة الأوراق المالية وعددها (تسعة بنوك تجارية) ، لمدة خمس سنوات خلال الفترة التي تبدأ منذ العام 2017م وحتى العام 2021م. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية لا تمارس إدارة الأرباح". كما توصلت إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ (معلومات عامة و إستراتيجية البنك و الحوكمة المؤسسية و السياسات المحاسبية و الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى و إدارة المخاطر العامة و التعرض لمخاطر الائتمان و العملات ومخاطر السوق و التعرض لمخاطر السيولة و الإحصاءات الرئيسية غير المالية و الإفصاح عن المشاركة المجتمعية و معلومات الموظفين و الإفصاح الاختياري) كمحددات لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل قواعد الحوكمة المصرفية بوجه عام، والتركيز على معيار الشفافية والافصاح بوجه خاص.

**الكلمات المفتاحية:** الافصاح والشفافية – ادارة الارباح – نموذج جونز المعدل – ممارسات إدارة الأرباح– المستحقات الاختيارية – المستحقات غير الاختيارية – معايير الحوكمة– البيئة المصرفية.

E.mail: d.eslam2010@yahoo.com
E.mail: Mahmoud.faraj2017@gmail.com

# Analysis of the Impact of Disclosure and Transparency as A Principle of Governance Over Earnings Management "An Applied Study on The Commercial Banking Sector"


## Abstract

The study aimed to analyze the impact of the transparency and disclosure standard on the practice of earning management in the banking environment. The research problem Focused on the impact of the transparency and disclosure standard measured by, (general risk management, exposure to credit risk, currency and market risk, exposure to liquidity risk, key non-financial statistics, disclosure of community participation, employee information, voluntary disclosure) as the focus of the disclosure transparency index (VD) on earnings management measured by (Modified jones Model) in light of the variables (bank size, bank age, external auditor) as controlling determinants of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange? This is done by collecting and analyzing the financial statements of all commercial banks listed on the stock exchange (nine commercial banks) for a period of five years during the period starting from 2017 to 2021. The study Showed that the commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange do not practice earning management", It also should that there is no statistically significant effect of disclosure and transparency as a principle of governance as measured by (general information, bank strategy, corporate governance, accounting policies, financial performance and statistical information). Others, general risk management, exposure to credit risk, currency and market risk, exposure to liquidity risk, key non-financial statistics, disclosure of community participation, employee information, voluntary disclosure) as components for the disclosure transparency index (VD) on earnings management measured by (modified Jones model) in light of the controlling variables (bank size, bank age, external auditor) as determinants of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange. The study recommended the necessity for activating the rules of banking governance in general, and focusing on the standard of transparency and disclosure in particular.


**Keywords:** Disclosure and transparency – Earning Management –Modified Jones Model – Earning management practices – discretionary accruals – non discretionary accruals – Governance standards – banking environment

## 1- مقدمة

يعد معيار الافصاح والشفافية من الركائز الهامة والإلزامية لتطبيق حوكمة فعالة في القطاع المصرفي، حيث يجب علي البنوك التجارية الإفصاح وبوضوح وفي الوقت المناسب عن كل ما هو ذو أهمية فيما يتعلق بالبنك وبما يتناسب مع حجم عملياته ومدي تعقيدها وحدود المخاطر المقبولة لديه، حيث أنه من الضروري أن يكون كل من مساهمي البنك و العملاء و الدائنون و وأصحاب المصلحة على دراية ووعى بإستراتيجيات البنك. وتتوافر لديهم القدرة على تقييم الأداء. ويكون الإفصاح من خلال نشر التقارير السنوية على الموقع الرسمي للبنك (Gowthorpe & Amat, 2005).

وقد تبين ان جوهر إدارة الارباح في العقود الماضية كان يتمثل في فشل مدققي الحسابات في كشف التلاعب نتيجة استخدام المديرين لبعض السياسات والممارسات المحاسبية التي تؤثر علي الأرباح. كما تحدث إدارة الارباح عندما يستخدم المديرون الحكم الشخصي في التقارير المالية وفي هيكلة المعاملات لتغيير التقارير لتضليل بعض اصحاب المصلحة حول الاداء الاقتصادي للبنوك، او التأثير علي النتائج والتي يمكن تنفيذها من خلال طرق مختلفة تعتمد معظمها علي التقديرات الشخصية المحاسبية وطرق الاستهلاك وطرق التقييم الخاصة بالأسهم مع العلم بأن هناك قرارات اخري حقيقية وغير مضللة مثل قرارات التشغيل(Beneis, 2002).

وتشهد بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات جذرية تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة والتي يترتب عليها اتخاذ الإدارة للعديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي دعا إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفصيلات والتفسيرات وتعدد البدائل والطرق التي يمكن تطبيقها وتحظى في الوقت نفسه بالقبول العام مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره في أفضل صورة من خلال ما أصبح يعرف بالممارسات الإبداعية للمحاسبة (أحمد، 2010)، والتي يمكن من خلالها استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة (Mulford&Comiskey, 2005). ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الاحتيالية و إدارة الأرباح و المحاسبة الإبداعية و تمهيد الدخل، وهي جميعها بمعنى واحد وتستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات (Domash, 2005). ونتيجة لهذه الممارسات ظهر

العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية والتي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقة معديها ومدققيها.

وبالتالي فإن استخدام الافصاح والشفافية كمتغير مستقل لتحليل أثره على إدارة الارباح سوف يؤثر على الاداء المالي للبنوك التجارية نتيجة استخدام بعض الممارسات غير الحقيقية والمضللة لإظهار نتيجة نشاط ومركز مالي وهمي بما يؤثر على حقوق اصحاب المصالح.

## 2- مشكلة الدراسة

أصبح فشل الشركات مصدر قلق كبير للمستثمرين في جميع انحاء العالم. لذلك فقد آنشئت الهيئات التنظيمية لحوكمة الشركات للحفاظ على مصالح المستثمرين . وتحسين ثقتهم في اسواق المال. وقد استدعي الامر ان يكون هناك استقلالية للمراجع لتخفيف تضارب المصالح. وبالتالي، قد يؤدي وجود مستويات مختلفة للإدارة العليا الي منع الممارسات التي تقوم به الادارة بين المديرين، والتي تؤدي بالتبعية الي التقليل من حجم فشل الشركات من الافلاس(Healy & Wahlen, 1999).

إن ممارسة سلوك إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للمنشأة حيث أن تحقيق مصلحة الإدارة في الأجل القصير سيكون على حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل، الأمر الذي يلقي بظلال قاتمة على مستقبلها ويهدد استمراريتها (Domash, 2005).

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة خاصة في المنشآت المالية كالبنوك و التي تتعامل بأموال المودعين وبرافعة مالية كبيرة جداً بسبب كبر حجم الودائع مقارنة برأس مالها، فإن الأمر يتطلب إعطاء موضوع الأرباح أهمية كبيرة للوقوف على مدى ممارسة إدارة البنوك لعمليات إدارة الأرباح والكشف عن المخاطر التي تتعلق بها، لذلك فإن هذه الدراسة ستحاول الكشف عن هذه الظاهرة في البيئة المصرفية بالتطبيق على البنوك التجارية المسجلة بسوق المال المصري من خلال التعرف على مدى ممارسة تلك البنوك لعمليات إدارة الأرباح وخطورتها على الأداء المصرفي. **وعليه فإن المشكلة الرئيسة تتمحور حول التساؤلات التالية:**

2-1 إلى أي مدى تمارس البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية إدارة الأرباح؟

2-2 ما مدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ (معلومات عامة و إستراتيجية البنك و الحوكمة المؤسسية و السياسات المحاسبية و الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى و إدارة المخاطر العامة و التعرض لمخاطر الائتمان والعملات

ومخاطر السوق و التعرض لمخاطر السيولة و الإحصاءات الرئيسية غير المالية و الإفصاح عن المشاركة المجتمعية و معلومات الموظفين و الإفصاح الاختياري) كمحاور لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك و عمر البنك و المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية؟

## 3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى تحليل أثر معيار الشفافية والافصاح على إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية. وحتى يمكن تحقيق الهدف العام لهذه الدراسة فان هناك بعض الأهداف الفرعية التي يسعى الباحثان إلى تحقيقها؛ **وهي على النحو التالي:**

3-1 التعرف على مدى ممارسة البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية لإدارة الأرباح.

3-2 التحقق من مدي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ (معلومات عامة، إستراتيجية البنك، حوكمة مؤسسية، السياسات المحاسبية، الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى، إدارة المخاطر العامة، التعرض لمخاطر الائتمان، العملات ومخاطر السوق، التعرض لمخاطر السيولة، الإحصاءات الرئيسية غير المالية، الإفصاح عن المشاركة المجتمعية، معلومات الموظفين، الإفصاح الاختياري) كمحددات لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

3-3 الوصول لنتائج وتوصيات تدعم أهداف البحث.

## 4- أهمية الدراسة

**تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات العلمية والعملية المتضمنة فيها وذلك على النحو التالي:**

### 4-1 الأهمية العلمية

**يستدل على الأهمية العلمية للدراسة من خلال الاعتبارات التالية:**

4-1-1 تستمد الدراسة الحالية أهميتها من كونها من الدراسات التي تتناول متغيراً حديث العهد بأدبيات المحاسبة وهو متغير الافصاح والشفافية، والذي يصعب إنكار وجوده في البيئة المصرفية. لذا استوجب الأمر ضرورة القيام بدراسة علاقته بمتغير مهم وهو ممارسات إدارة الارباح.

4-1-2 تنبع أهمية الدراسة أيضا من تناولها مدي تأثير الاداء التشغيلي المنخفض والمرتفع من خلال ممارسات ادارة الارباح للبنوك وذلك عن طريق استخدام الاستحقاقات التقديرية للأداء التشغيلي.

4-1-3 تعد الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة التي تمت في مجال الافصاح والشفافية ولكن بشكل عام ضمن ادوات الحوكمة. وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة سوف تعمل على إضافة المصداقية الخارجية لنتائج الدراسات السابقة وتؤكد إمكانية تعميمها في البيئة المصرية حال اتفاق النتائج المتوصل إليها.

## 4-2 الأهمية العملية

**يستدل على الأهمية العملية للدراسة من الاعتبارات التالية:**

4-2-1 من المتوقع أن تقدم الدراسة لمتخذي القرار في المنظمات محل الدراسة نتائج عملية وواقعية حول: الافصاح والشفافية وأثره على ممارسات ادارة الارباح في البيئة المصرفية، مما يساعد في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع ممارسات إدارة الارباح في البنوك التجارية.

4-2-2 لم يسبق القيام بدراسة تقيس أثر الافصاح والشفافية على ممارسات ادارة الارباح (وفقاً لمعلومات الباحثين)في البيئة العربية أو المصرية بشكل عام والبيئة المصرفية بشكل خاص.

## 5- منهجية الدراسة

انطلاقا من مفهوم إدارة الأرباح و الذي يشير إلى الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة ، أو تحقيق مستوى ربح يتوافق مع توقعات المحللين الماليين (أبو عجيلة وآخرون، 2009)، ولأغراض قياس أثر تلك الممارسات فإن هذه الدراسة تعتمد علي استخدام نموذج جونز المعدل (Dechow et. al., 1995) حيث أشارت دراسة (Bedardet. al., 2004) إلى أنه الأقوى من بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح. إذ تهتم باستخدام المستحقات الاختيارية والتي تفترض بأن المديرين يعتمدون أساساً على حرية تصرفهم في جزء من المستحقات الكلية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، حيث تتكون المستحقات الكلية من مستحقات اختيارية تحدد من قبل الإدارة ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً. وبالتالي يكون ضرورياً فصل المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية و أخرى غير اختيارية. حيث تمثل الاختيارية الدليل على قيام المنشاة بعمليات إدارة الأرباح.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سوف أولاً الكشف عما إذا كانت البنوك تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح من عدمه من خلال تحليل البيانات المالية للبنوك موضوع العينة. كما يتم ثانياً استطلاع آراء أفراد العينة حول مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناتجة عن تلك الممارسات وتأثيراتها على المتغيرات التي تتضمنها الدراسة. كما تعتمد الدراسة على تحليل البيانات الوصفية (الكمية) من خلال توزيع قائمة استقصاء للتعرف علي مدي وجود علاقة بين الإفصاح والشفافية وممارسات إدارة الارباح وتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) إلى جانب الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، وكذلك تحليل البيانات المالية المنشورة للبنوك التجارية المسجلة بالبورصة والتي تغطي الفترة من عام 2017م حتى عام 2021م باستخدام نموذج جونز المعدل وفق الخطوات المحددة به والتي سيتم ذكرها فيما بعد بغرض تحديد المستحقات الاختيارية التي تقوم بها الإدارة وذلك لأغراض اختبار فرضيات البحث

## 6- حدود الدراسة

**سوف تستند الدراسة إلى مجموعة من المحددات الآتية:**

6-1 نظراً لصغر مجتمع الدراسة وأهميته قام الباحثان بإجراء مسح شامل لكافة البنوك التجارية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية كحالة تطبيقية يقاس فيها أثر الافصاح والشفافية كمبدأ من مبادئ الحوكمة على ممارسات إدارة الارباح في البنوك التجارية عينة الدراسة، وبهذا يتكون حجم عينة الدراسة من تسعة بنوك تجارية.

6-2 اعتمدا الباحثان عند إجراء الدراسة على جمع وتحليل القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية عينة الدراسة في الفترة التي تبدأ منذ العام 2017م وحتى عام 2021م.

## 7- أدبيات وفروض الدراسة

يعرض الباحثان في هذه الجزئية لأدبيات الدراسة ممثلة في: تحليل أثر الافصاح والشفافية كمبدأ من مبادئ الحوكمة على ممارسات ادارة الارباح في البنوك التجارية تمهيداً لاشتقاق فروض الدراسة **وذلك كما يلي:**

### 7-1 مفهوم الافصاح والشفافية

يعرف (Parum, 2005p.704) الافصاح والشفافية بأنه: "عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق راس المال الفعال". اما الشفافية فقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "الافصاح الكامل عن المعلومات المالية في

الوقت المناسب وبطريقة منتظمة" (Hanet al. ،2012p.31). كما عرفها (Okeahalam,،p.36 2004) بأنها "اتاحة المعلومات للجمهور عن المعاملات، إضافة الي الشفافية في اتخاذ القرارات؛ وكذلك عرفها (Desoky&Mousa, 2012 p.52) بأنها "توافر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب وبشكل واضح بما يسمح بسهولة الرقابة. ورغم تعدد تعريفات الشفافية ومضامينها، إلا أن جوهرها يرتبط بكلمات أربعة هي: المصداقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة.

ويتفق الباحثان مع ما أكده (Sun et al, 2019p.1603) بأن التقارير المالية يجب ان تتميز بالشفافية والإفصاح عن الحقائق المالية التي قد تكون أساسا لاصحاب المصالح للحكم على أداء البنك، وذلك بما يضمن خلو القوائم المالية من المعلومات المضللة التي قد تؤثر سلباً على قرارات اصحاب المصالح ومتخذي القرارات.

## 2-7 مفهوم ممارسة إدارة الارباح

تعرض العديد من الباحثين إلى مفهوم إدارة الأرباح، حيث يعرفها (Schipper&Vincent, 2003 p.99) بأنها: "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية بغرض تحقيق بعض المكاسب الخاصة"، كما يعرفها (Healy&Wahlen,1999p.1) بأنها: "قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها حجب القيمة الأساسية للمنشأة أو التأثير على تخصيص مواردها"؛ كما يعرفها (Kliestik et al, 2021p1453) بأنها: ""تقنيات محاسبية يستخدمها المديرون لإنتاج تقارير مالية من شأنها تشويه نتائج التشغيل الفعلية". ويرى (Weston&Davidson,2014p59) أن التغيير في المبادئ المحاسبية وإن كان يغير في النتائج المالية إلا أنه لا يؤثر على النتائج التشغيلية للشركة. بينما التلاعب بالنتائج التشغيلية قد يحقق المزيد من المخاطر للشركة، حيث يؤدي إلى خسارة الشركة لمصالح طويلة الاجل من أجل تحقيق مكاسب قصيرة الاجل.

هذا، وقد أشار بعض الباحثين إلى وجود ثلاثة أنواع من إدارة الأرباح وذلك من خلال: المبادئ المحاسبية، التلاعب بالنتائج التشغيلية، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، حيث تعبر المبادئ المحاسبية عن اختيار قواعد مالية مواتية، بينما يشير التلاعب بالنتائج التشغيلية إلى الانشطة المتعمدة للتلاعب بالأرباح. وأخيراً تعرف المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بأنشطة الأطراف ذات الصلة الاحتيالية.

ويتفق الباحثان مع ما أكده (Parfet,2000) بأن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال استغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية، وبالتالي فان ادارة الارباح هي مفهوم يتعلق بالتحريف المتعمد للأرباح للوصول إلى أرقام

محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن يكون عليه الامر في ظل غياب هذا التحريف. وقد يكون هذا التأثير متعلقاً بسلامة المضمون من خلال اختيار الإدارة للقواعد والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى التأثير على جودة الأرباح زيادةً أو خفضاً وفقاً للإستراتيجية التي تهدف إليها في التأثير على مستخدمي القوائم المالية. وفضلاً عن ذلك، فقد يمتد هذا التأثير أيضاً إلي الناحية الشكلية من خلال التلاعب في عرض عناصر القوائم المالية والتي تترك أثراً على قدرة مستخدم القوائم المالية نحو إدراك حقيقة الأداء المالي للمنشأة؛ أو قد يكون التلاعب باستخدام بنود خارج الميزانية والتي تمثل تمويلاً خفياً كما في حالة التأجير التمويلي للأصول الثابتة بدلا من شرائها (الأمين، 2001).

## 7-3 دوافع إدارة الارباح

ان لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة موجهة لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة. ويتفق هذا تماما مع ممارسة إدارة الأرباح ، حيث تحدث هذه الممارسة عندما يكون لدي المديرين دوافع معينة لتحقيق اهداف مسبقة كما أشار الي ذلك (Healy&Wahlen, 1999; Watts&Zimmerman, 1978)، وغيرها من الدراسات التي يمكن ان تحدد الدوافع لتلك الممارسات الخاصة بإدارة الارباح . وقد تكون هذه الدوافع لأسباب تعاقدية والتي تتمثل في عقود مكافأة الإدارة وعقود الاقراض وعقود الأعمال.

## 7-4 إستراتيجيات إدارة الارباح

تلجأ الإدارة الي استخدام ثلاث استراتيجيات عند ممارستها لإدارة الارباح في وحدتها الاقتصادية وهم: **الاستراتيجية الاولي:** زيادة أو تخفيض دخل الفترة الحالية، **الاستراتيجية الثانية:** التخلص من جميع الخسائر الهامة في سنة معينة، **الاستراتيجية الثالثة:** تخفيض التقلبات في الارباح . ونجد أن هذه الاستراتيجيات الثلاث قد يمارسها المدراء منفردة او متجمعة وذلك في الوقت المناسب لإنجاز أهداف إدارة الارباح طويلة المدى (Magrath&weld, 2002).

## 7-5 اساليب إدارة الارباح

لتنفيذ الاستراتيجيات الثلاث هناك مجموعة من الاساليب والأدوات التي تستخدم للتأثير على ارقام الارباح المتحققة وذلك لتحقيق اغراض الادارة وذلك بحكم ان الإدارة هي المسئولة عن تيسير نشاط الوحدة الاقتصادية وإعداد التقارير المالية. لذلك توجد طريقتان لإدارة الارباح بقرارات محاسبية وليس قرارات إدارية وهمية لتضليل الحقيقة؛ وهما. (عيسى،2008)

**الطريقة الأولي:** إدارة المستحقات المحاسبية حيث يتطلب أساس الاستحقاق من المدراء القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية و التي لها تأثير جوهري علي الأرباح المعلنة ضمن المعايير المحاسبية، ومن هذه التقديرات، تقديرات لاحتساب أقساط الاهلاك والتي تتعلق بتقديرات العمر الإنتاجي للأصل الثابت وتقديرات تتعلق بديون العملاء وتسديداتهم لتكوين مخصص الديون المشكوك فيها.

**الطريقة الثانية:** استغلال المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وذلك لاستخدامها في التطبيق في عملية القياس والافصاح عن الاحداث الاقتصادية مما يؤدي الي اعطاء حرية للإدارة للاختيار من بين هذه السياسات والتقديرات المحاسبية وفقاً لما تراه الادارة مناسباً، وذلك لتحسين جودة التقارير وإظهار ارباح غير حقيقة بحجة المرونة في استخدام تلك السياسات والتقديرات المحاسبية.

## 6-7 العلاقة بين الافصاح والشفافية وإدارة الارباح

هناك اسباب للاهتمام بالإفصاح والشفافية باعتبارهما اداة من ادوات الحوكمة واحد المؤثرات الهامة على ممارسات إدارة الارباح، حيث أن استخدامها يؤثر وينعكس على الارقام المحاسبية بشكل عام وعلى الربح ونسب توزيعه بشكل خاص. وفي نفس السياق يري البعض أن أسباب تدهور حالات بعض الوحدات الاقتصادية والتي وصلت إلي الانهيار قد بدأت بتمهيد الأرباح، ثم إدارة الارباح، ثم تلاعب، ثم غش مالي، ثم فساد إداري، إلي أن وصلت إلي انهيار تلك الوحدات وخروجها من مجال الأعمال (البارودي، 2002).

وقد بين (Zhang et al. 2016) أنه خلال القرن التاسع عشر كانت الجامعات الأوروبية تدرس ضمن موادها مقررات متكاملة عن الأخلاقيات والقيم، وذلك باعتباره ذلك بعداً ملموساً لصالح المجتمع بشكل عام، ومنشآت الاعمال بشكل خاص مما ينعكس علي الاقتصاد. ولكن في القرن الحادي والعشرين تضاءل ذلك الاهتمام بشكل واضح بسبب الانتهاكات الاخلاقية والتي تسببت في إفلاس الكثير من الوحدات الاقتصادية. وقد ذكر (Haufler, 2010) أن أحد العوامل التي ادت إلي انهيار شركة أنرون (Enron) هو إن الرقابة الداخلية في هذه الشركة قد فشلت من الناحية الأخلاقية والمالية كنتيجة للخداع المستمر.

ويلاحظ الباحثان مما سبق وما توفر في الادبيات المحاسبية ان الافصاح والشفافية في العمل المحاسبي ولمهنة المحاسبة بشكل عام له دور في التخفيض من ممارسات إدارة الأرباح . اذ ينبغي علي البعض ان يعرف أن اخلاقيات تلك المهنة في مجال إدارة الارباح تتمثل في مجموعة من

القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي ينبغي أن تلتزم بها إدارة الوحدة الاقتصادية عند القيام بأعمالها، وتتطلب بعض الأعمال منها استخدام مبدأ التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة مما جعل البعض يري أن مسئولية الإدارة تجاه تحقيق التوازن تقوم علي محورين هما الحكم الفني والفكر الأخلاقي (مرعي، 2002).

**واستناداً للمناقشة السابقة، يمكن اشتقاق فروض الدراسة في صورتها العدمية كما يلي:**

**أ- الفرض الرئيسي الأول**

لا تمارس البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية إدارة الأرباح.

**ب- الفرض الرئيسي الثاني**

**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ** (معلومات عامة و إستراتيجية البنك و الحوكمة المؤسسية و السياسات المحاسبية و الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى و إدارة المخاطر العامة و التعرض لمخاطر الائتمان و العملات ومخاطر السوق و التعرض لمخاطر السيولة و الإحصاءات الرئيسية غير المالية و الإفصاح عن المشاركة المجتمعية و معلومات الموظفين و الإفصاح الاختياري) كمحددات **لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية. ويوضح الشكل رقم(1) التالي نموذج متغيرات الدراسة**

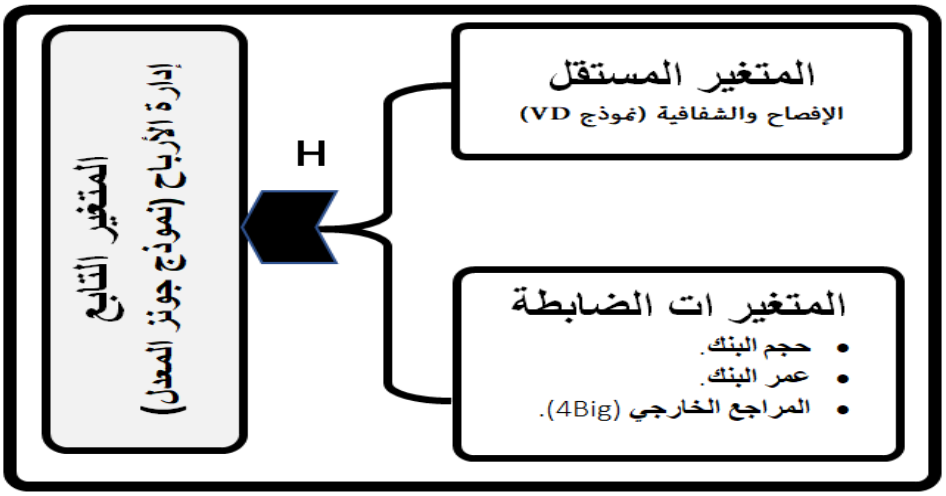


**شكل 1: نموذج متفيرات الدراسة**

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على الجهود البحثية السابقة والخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة.

## 8- مجتمع وعينة الدراسة

❖ **يتكون مجتمع الدراسة: من جميع البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية وعددها (9) بنوك. أما عينة الدراسة فتشمل البنوك التي تحقق الشرطين التاليين:**

✓ أن تكون البنوك تجارية تقليدية بمعنى أنه يتم استبعاد المصارف الإسلامية.

✓ أن تتوفر لها بيانات مالية منشورة خلال فترة الدراسة من عام 2017م وحتى عام 2021م.

❖ **وتتكون عينة الدراسة: من (تسعة بنوك تجارية) لمدة خمس سنوات خلال الفترة التي تبدأ منذ العام 2017م وحتى العام 2021م؛ وذلك من خلال جمع وتحليل القوائم المالية لكافة البنوك التجارية عينة الدراسة حيث تبلغ عينة الدراسة (45) مشاهدة. ويوضح الجدول رقم (1) عينة الدراسة.**

**جدول 1: البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية عينة الدراسة**

| مجتمع الدراسة (البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية) | |
|---|---|
| بنك التعمير والإسكان | بنك أبو ظبي التجاري |
| بنك قناة السويس | بنك كريدي أجريكول مصر |
| البنك المصري الخليجي | بنك قطر الوطني الأهلي |
| بنك الكويت الوطني | بنك الشركة المصرفية العربية |
| البنك التجاري الدولي | |

## 9- متغيرات الدراسة

يتطلب القيام بالدراسة التطبيقية ضرورة تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وكيفية قياسها. وقد تبين من استعراض نتائج الدراسات السابقة انه أمكن الوقوف على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للبنوك، وسوف يقوم الباحثان بتحليل العلاقة بين الافصاح والشفافية وممارسات ادارة الارباح للبنوك التجارية المصرية عينة الدراسة، **وذلك باستخدام نموذجين مختلفين على النحو التالي:**

**9-1 النموذج الأول:** تحديد المؤشرات المالية اللازمة لقياس (ممارسات إدارة الارباح) باستخدام نموذج جونز المعدل والمستخرجة من القوائم المالية للبنوك التجارية عينة الدراسة.

اعتمدا الباحثان عند تصنيف البنوك التجارية عينة الدراسة (ما بين بنوك ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة لإدارة الأرباح) على استخدام **(نموذج جونز المعدل)**، وذلك من خلال استقراء العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت عند قياسها لممارسات (إدارة الأرباح) على تحديد المؤشرات المالية اللازمة لقياس مدى ممارسة البنك (لإدارة الارباح) والمستخرجة من القوائم المالية

للبنك، وعلي وجه الخصوص دراسة (Gaa&Dunmore, 2007). وقد قام الباحثان بتحديد وقياس المتغيرات المالية المكونة لنموذج (جونز المعدل) والمتمثلة في: (المستحقات الكلية و المستحقات الاختيارية و المستحقات غير الاختيارية) وذلك لكل بنك من البنوك عينة الدراسة على حده.

**9-2 النموذج الثاني:** تحديد كل من المتغير المستقل (الافصاح والشفافية) بالاعتماد على مؤشر شفافية الإفصاح (VD) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) بالاعتماد على نموذج (جونز المعدل).

**9-2-1 المتغير المستقل:** اعتمد الباحثان في إعداد الدراسة علي مؤشرات لقياس مبدأ (الإفصاح والشفافية) من خلال استقراء العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت عند قياسها لمبدأ (الإفصاح والشفافة) على المعايير التي وضعت تحت مقياس واحد كافة المعلومات المرتبطة والمتعلقة بسلسلة أليات شفافية الإفصاح (VD) المصرفي والمتمثلة في: (معلومات عامة و إستراتيجية البنك و الحوكمة المؤسسية و السياسات المحاسبية و الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى و إدارة المخاطر العامة و التعرض لمخاطر الائتمان و العملات ومخاطر السوق و التعرض لمخاطر السيولة و الإحصاءات الرئيسية غير المالية و الإفصاح عن المشاركة المجتمعية و معلومات الموظفين و الإفصاح الاختياري) وعلي وجه الخصوص دراسة كل من (Salem et al, 2020; Khanna et al.2004) حيث تم توزيع بنود المؤشر (90 بند) على ثلاثة عشر محوراً يشتمل كل محور على مجموعة من البنود حيث يتم إعطاء (نقطة) لكل بند مفصح عنه في التقارير المالية للبنوك عينة الدراسة بإجمالي وزن ترجيحي (90) نقطة، ثم تحول النتيجة إلى نسبة مئوية وتصنف كمؤشر من (1-10) حيث يحصل البنك على اعلى تصنيف (10) عند نسبة مئوية (91%-100%)، ويحصل على ادنى تصنيف (2) إذا حصل على نسبة مئوية تتراوح ما بين (11%-20%).

**9-2-2 المتغير التابع:** اعتمد الباحثان عند قياس ممارسات (إدارة الأرباح) على استخدام **(نموذج جونز المعدل)**، وذلك من خلال استقراء العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت عند قياسها لممارسات (إدارة الأرباح) على تحديد المؤشرات المالية اللازمة لقياس مدى ممارسة البنك (لإدارة الارباح) والمستخرجة من القوائم المالية للبنك وعلي وجه الخصوص دراسة (Gaa&Dunmore, 2007). وقد قام الباحثان بتحديد وقياس المتغيرات المالية المكونة لنموذج (جونز المعدل) والمتمثلة في: (المستحقات الكلية, المستحقات الاختيارية, المستحقات غير الاختيارية) وذلك لكل بنك من البنوك عينة الدراسة على حده.

**9-2-3 المتغيرات ضابطة:** اعتمد الباحثان على عدد من المتغيرات الضابطة والمتمثلة في (حجم البنك و عمر البنك و المراجع الخارجي)، **وذلك لأسباب التالية:**

- **حجم البنك:** فقد أكدت دراسة (Morris&Gray, 2007) على وجود علاقة طردية بين حجم البنك ومؤشر شفافية الإفصاح، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك كبيرة الحجم تتميز بحصة سوقية أكبر، فضلاً عن ارتفاع مستوى إفصاحها مقارنةً بالبنوك الأصغر حجماً.
- **عمر البنك:** إستخدم العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشفافية وإدارة الأرباح عمر البنك كمتغير ضابط، والذي يتم قياسه بالفرق بين تاريخ إجراء الدراسة وتاريخ تأسيس البنك، وقد أكدت دراسة (Mangala&Singla, 2022) على وجود علاقة عكسية بين عمر البنك وإدارة الأرباح.
- **المراجع الخارجي:** فقد اشارت دراسة (Greiner et al, 2017) الي وجود علاقة طردية بين جودة أداء عملية المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت دراسة (Memis et al, 2012) وجود علاقة عكسية بين جودة أداء عملية المراجعة وممارسة إدارة الأرباح.

والجدول التالي رقم (2) يوضح متغيرات الدراسة والتعريف الإجرائي لها، **وذلك على النحو التالي:**

**جدول 2: متغيرات الدراسة والقياس الإجرائي لها**

| المتغيرات والقياس الإجرائي لها | | |
|---|---|---|
| متغيرات الدراسة | القياس الإجرائي | دراسات استخدمت المقياس |
| **المتغير المستقل (الإفصاح والشفافية)** | | |
| شفافية الإفصاح | مؤشر (VD) لشفافية الإفصاح في المؤسسات البنكية | (Salem et al. 2020) |
| **المتغير التابع (إدارة الأرباح)** | | |
| إدارة الأرباح | باستخدام نموذج (جونز المعدل) والمتمثل في: (المستحقات الكلية و المستحقات الإختيارية والمستحقات غير الإختيارية) | (Gaa&Dunmore,2007) |
| **المتغيرات الضابطة** | | |
| حجم البنك | اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك في نهاية العام | (Morris&Gray, 2007) |
| عمر البنك | تاريخ القائمة المالية – تاريخ تأسيس البنك | (Mangala&Singla, 2022) |
| المراجع الخارجي | متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان المراجع الخارجي ضمن أكبر أربع مكاتب مراجعة وهم: (حازم حسن"KPMG"، أرنست ويونج، فريد منصور وشركاه، صلاح برسوم وعبد العزيز "Deloitte")، و(0) إذا كان غير ذلك | (Greiner et al. 2017) |

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على الجهود البحثية السابقة والخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة.

## 10- أداة الدراسة وطرق جمع البيانات

### 10-1 المتغير المستقل (الإفصاح والشفافية: نموذج شفافية الإفصاح "VD")

تمثلت أداة الدراسة في جمع وتحليل القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية عينة الدراسة في الفترة التي تبدأ منذ العام 2017م وحتى عام 2021م، وذلك لقياس مستوى متغير (الإفصاح والشفافية) وفقاً لنموذج شفافية الإفصاح (VD) الذي قدمه (Salem et al.2020) والمكون من ثلاثة عشر محوراً بإجمالي (90 بنداً) وهم: (معلومات عامة و إستراتيجية البنك و الحوكمة المؤسسية و السياسات المحاسبية و الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى و إدارة المخاطر العامة و التعرض لمخاطر الائتمان و العملات ومخاطر السوق و التعرض لمخاطر السيولة و الإحصاءات الرئيسية غير المالية و الإفصاح عن المشاركة المجتمعية و معلومات الموظفين و الإفصاح الاختياري) . حيث يشتمل كل محور على مجموعة من البنود ويتم إعطاء (نقطة) لكل بند مفصح عنه في التقارير المالية للبنوك عينة الدراسة بإجمالي وزن ترجيحي (90) نقطة، ثم تحول النتيجة إلى نسبة مئوية وتصنف كمؤشر من (1-10) حيث يحصل البنك على اعلى تصنيف (10) عند نسبة مئوية (91%-100%)، ويحصل على ادنى تصنيف (2) إذا حصل على نسبة مئوية تتراوح ما بين (11%-20%).

### 10-2 المتغير التابع (إدارة الأرباح: نموذج جونز المعدل)

تمثلت أداة الدراسة في جمع وتحليل القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية عينة الدراسة في الفترة التي تبدأ منذ العام 2017م وحتى عام 2021م، لتحديد المؤشرات المالية اللازمة لقياس (ممارسات إدارة الارباح) باستخدام نموذج جونز المعدل والمتمثلة في: (المستحقات الكلية، المستحقات الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية) وذلك لكل بنك من البنوك عينة الدراسة على حده، **وذلك وفقاً للخطوات التالية:**

**1- قياس المستحقات الكلية و المتمثلة في الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:**

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

**حيث أن:**

$TACC_{i,t}$= المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

$ONI_{i,t}$ = صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t)

$OCF_{i,t}$ = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

**2- تقدير معالم النموذج a1،a2،a3 والذي يتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC i،t) من خلال معادلة الانحدار التالية لمجموعة البنوك موضوع العينة لكل سنة على حده.**

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = a1(1/A_{i,t}) + a2(\blacktriangle REV_{i,t} - \blacktriangle REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + a3\ PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t}$$

**حيث أن:**

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للبنك (i) خلال الفترة (t)

$\blacktriangle REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات البنك (i) عن الفترة (t)

$\blacktriangle REC_{i,t}$ = التغير في حسابات القروض غير المنتظمة للبنك (i) خلال الفترة (t)

$PPE_{i,t}$ = الأصول الثابتة للبنك (i) خلال الفترة (t)

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول للبنك (i) في نهاية الفترة (t-1)

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي.

**3- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC i,t ) لكل مصرف من مصارف العينة على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية:**

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}1(1/A_{i,t-1}) + \hat{a}2(\blacktriangle REV_{i,t} - \blacktriangle REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \hat{a}3\ (ppE_{i,t}/A_{i,t-1})$$

**4-يتم احتساب المستحقات الاختيارية (DACCi,t ) لكل بنك والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية**

$$DACCi,t = TACCi,t - NDACC_{i,t}$$

**5-يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل بنك على حده وذلك لغرض المقارنة والتصنيف إلى بنوك ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.**

**6-تصنيف البنوك إلى بنوك ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة لإدارة الأرباح. ويكون البنك ممارساً لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوى أو تزيد عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية . بينما يعتبر البنك غير ممارس لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية.**

## 11- أساليب تحليل البيانات والاختبارات الاحصائية

قام الباحثان بإخضاع البيانات للتحليل الإحصائي واختبار فرضي الدراسة باستخدام الحاسب الآلي، مستخدمين في ذلك مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي توفرها حزمة برنامج (**SPSS**) لأغراض تحليل البيانات الوصفية والاستدلالية لنموذج الدراسة، **وذلك كما يلي:**

- ❖ لغرض الاجراء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة قام الباحثان بتحديد وقياس المتغيرات المالية المكونة لنموذج (جونز المعدل) والمتمثلة في: (المستحقات الكلية و المستحقات الاختيارية و المستحقات غير الاختيارية) وذلك لكل بنك من البنوك عينة الدراسة على حده.
- ❖ **لغرض إجراء الإحصاءات الاستدلالية واختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة** اعتمد الباحث على **اختبار ذات الحدين (binomial test)** لاختبار مدى معنوية ممارسة البنوك التجارية عينة الدراسة لإدارة الأرباح.
- ❖ **لغرض إجراء الإحصاءات الاستدلالية واختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة** اعتمد الباحث على **أسلوب تحليل الارتباط و تحليل الانحدار الخطي المتعدد**. والذي يعد من الأساليب الإحصائية التنبؤية والتي من خلالها يمكن التنبؤ بالمتغير التابع على أساس مجموعة من المتغيرات المستقلة. وقد اعتمد الباحث على هذا الأسلوب بهدف قياس أثر الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ (معلومات عامة و إستراتيجية البنك و الحوكمة المؤسسية و السياسات المحاسبية و الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى و إدارة المخاطر العامة و التعرض لمخاطر الائتمان و العملات ومخاطر السوق و التعرض لمخاطر السيولة و الإحصاءات الرئيسية غير المالية و الإفصاح عن المشاركة المجتمعية و معلومات الموظفين و الإفصاح الاختياري) كمحددات لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

## 12- تحليل البيانات واختبارات فرضيات الدراسة

يعرض الباحثان في هذا الجزء نتائج تحليل البيانات الثانوية التي تم جمعها ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً، بالإضافة إلى اختبار فرضي البحث، حيث تم استعراض المعلمات الإحصائية الرئيسية والتي تشمل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث المستقلة (الإفصاح والشفافية) والمتغيرات التابعة (ممارسات إدارة الأرباح)، وتحليل الارتباط والانحدار البسيط بين متغيرات البحث، **وذلك على النحو التالي:**

12-1 التحليل الوصفي لمتغيرات نموذجي الدراسة.

12-2 تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفروض.

## 12-1 التحليل الوصفي لمتغيرات نموذجي الدراسة

تعد الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة المعلمات الإحصائية الرئيسية، والتي توضح خصائص متغيرات الدراسة والتي تتضمن الخصائص الأساسية كالمتوسط الحسابي (أحد مقاييس النزعة المركزية) والانحراف المعياري (أحد مقاييس التشتت). ويقوم الباحثان في هذا الجزء بعرض التحليل الوصفي لجميع متغيرات الدراسة. وقد تناولت الدراسة نوعين من المتغيرات، أما الأولى فمرتبطة بالنموذج الكمي الأول والمتمثلة في المؤشرات المالية المكونة لنموذج (جونز المعدل) والمتمثلة في: (المستحقات الكلية و المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية)، بينما ترتبط الثانية بالنموذج الوصفي الثاني والمتمثلة في مؤشرات مبدأ (الإفصاح والشفافية) كمتغير مستقل (14عبارة) وممارسات (إدارة الأرباح) بأبعادها السبعة كمتغير تابع (تضم 28 عبارة). وبالتالي يعرض الباحثان نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، **وذلك في النقاط التالية:**

**أ.التحليل الوصفي للمتغير التابع (نموذج جونز المعدل):**

لدراسة المؤشرات المالية المكونة لنموذج (جونز المعدل) والخاصة بالمتغير التابع (إدارة الأرباح) تم حساب: (المستحقات الكلية، المستحقات الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية)، وذلك باستخراج النسب اللازمة لهذه النماذج من القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة. وقد **جاءت النتائج كما يلي:**

**أولاً: تحديد المستحقات الكلية:**

**يوضح الجدول التالي رقم (3) الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العملية التشغيلية من خلال النموذج التالي:**

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

**حيث أن:**

TACC i, t = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

ONI i, t = صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t)

OCF i, t = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

**جدول 3: تحديد المستحقات الكلية للبنوك التجارية عينة الدراسة**

| اسم البنك | السنة | صافي الربح التشغيلي | التدفق النقدي التشغيلي | المستحقات الكلية |
|---|---|---|---|---|
| بنك التعمير والإسكان | 2017م | 1,075,432,655 | 10,001,073,446 | (8,925,640,791) |
| | 2018م | 1,624,835,360 | (5,008,861,813) | (3,384,026,453) |
| | 2019م | 1,951,089,343 | (2,825,002,287) | (873,912,944) |
| | 2020م | 1,800,730,502 | 6,865,538,564 | (5,064,808,062) |
| | 2021م | 1,830,084,729 | 13,001,049,483 | (11,170,964,754) |
| بنك قناة السويس | 2017م | 355,777000 | 3,374,732000 | (3,018,955000) |
| | 2018م | 420,190000 | 8,616,170000 | (8,195,980000) |
| | 2019م | 542,206000 | 1,262,626000 | (720,420000) |
| | 2020م | 601,664000 | 2,709,712000 | (2,108,048000) |
| | 2021م | 604,675000 | (1,955,616000) | (1,350,941000) |
| البنك المصري الخليجي | 2017م | 500,619,820 | (475,271,166) | 25,348,654 |
| | 2018م | 581,512,871 | 1,346,283,317 | (764,770,446) |
| | 2019م | 675,342,042 | (1,834,826,667) | (1,159,484,625) |
| | 2020م | 625,232,685 | 8,577,750,348 | (7,952,517,663) |
| | 2021م | 695,658,989 | 7,729,916,247 | (7,034,257,258) |
| بنك الكويت الوطني | 2017م | 1,503,097,000 | 2,457,847,000 | (954,750,000) |
| | 2018م | 2,002,381,000 | 5,281,893,000 | (3,279,512,000) |
| | 2019م | 2,168,696,000 | (4,240,926,000) | (2,072,230,000) |
| | 2020م | 1,443,875,000 | (5,376,406,000) | (3,932,531,000) |
| | 2021م | 1,439,002,000 | 6,904,378,000 | (5,465,376,000) |
| البنك التجاري الدولي | 2017م | 7,550,339000 | 1,743,686000 | 5,806,653000 |
| | 2018م | 9,555,755000 | 27,099,577000 | (17,543,822000) |
| | 2019م | 11,803,555000 | 21,612,492000 | (9,808,937000) |
| | 2020م | 10,299,882000 | 28,796,072000 | (18,496,190000) |
| | 2021م | 13,420,385000 | 30,725,673000 | (17,305,288000) |
| بنك أبو ظبي التجاري | 2017م | 380,010,591 | (2,227,384,415) | (1,847,373,824) |
| | 2018م | 270,109,952 | (395,798,739) | (125,688,787) |
| | 2019م | 429,283,148 | (124,692,102) | 304,591,046 |
| | 2020م | 490,565,294 | (1,140,717,098) | (650,151,804) |
| | 2021م | 710,245,847 | 2,486,450,188 | (1,776,204,341) |
| بنك كريدي أجريكول مصر | 2017م | 1,957,893,000 | (1,194,011,000) | 763,882,000 |
| | 2018م | 2,199,870,000 | 4,245,085,000 | (2,045,215,000) |
| | 2019م | 2,360,860,000 | (1,562,783,000) | 798,077,000 |
| | 2020م | 1,365,489,000 | 2,435,254,000 | (1,069,765,000) |
| | 2021م | 1,592,460,000 | 4,254,336,000 | (2,661,876,000) |
| بنك قطر الوطني الأهلي | 2017م | 5,293,572,517 | 12,792,121,811 | (7,498,549,294) |
| | 2018م | 6,917,503,916 | 4,884,509,061 | 2,032,994,855 |
| | 2019م | 8,321,530,798 | (3,884,546,120) | 4,436,984,678 |
| | 2020م | 7,398,510,640 | 8,847,258,383 | (1,448,747,743) |
| | 2021م | 7,452,037,644 | 52,198,088,771 | (44,746,051,127) |
| بنك الشركة المصرفية العربية | 2017م | 647,953,446 | 340,277,808 | 307,675,639 |
| | 2018م | (134,952,431) | 1,747,613,352 | (1,882,565,783) |
| | 2019م | 199,568,205 | (4,152,490,583) | (3,952,922,378) |
| | 2020م | 322,556,692 | (5,384,653,900) | (5,062,097,208) |
| | 2021م | 313,742,429 | (619,480,486) | (305,738,057) |

وبصفة عامة نخلص من النتائج الوصفية العامة لمتغيرات (المستحقات الكلية) وفقاً لنموذج (جونز المعدل)، **بالنتائج التالية:**

- ❖ **أن المستحقات الكلية** كأحد مكونات نموذج (جونز المعدل) لتقدير ممارسات (إدارة الأرباح) في البنوك التجارية عينة الدراسة كانت كمايلي: جاء البنك التجاري الدولي في عام 2017م بأعلى قيمة للمستحقات الكلية بمقدار (5,806,653,000)، وهي قيمة مرتفعة تدل على ارتفاع شديد في قدرة البنك على تحقيق صافي ربح تشغيلي من الفائدة وغير الفائدة مقارنةً بصافي الفائض في التدفق النقدي للعملية التشغيلية مقارنة بالبنوك الأخرى عينة الدراسة. بينما جاء بنك قطر الوطني الأهلي لعام 2021م بأدنى قيمة للمستحقات الكلية بمقدار (44,746,051,127-)، وهي قيمة منخفضة تدل على انخفاض شديد في قدرة البنك على تحقيق صافي ربح تشغيلي من الفائدة وغير الفائدة مقارنةً بصافي الفائض في التدفق النقدي للعملية التشغيلية وذلك مقارنة بالبنوك الأخرى عينة الدراسة.
- ❖ **وعلى صعيد صافي الربح التشغيلي**، احتل بنك التجاري الدولي عن عام 2021م أعلى قيمة لصافي الربح التشغيلي بمقدار (13,420,385,000) وهي قيمة مرتفعة تدل على ارتفاع قدرة البنك على تحقيق صافي ربح تشغيلي من الفائدة وغير الفائدة مقارنةً بالبنوك الأخرى عينة الدراسة، بينما احتل بنك الشركة المصرفية عن عام 2018م أعلى قيمة لصافي الخسارة التشغيلية بمقدار (134,952,431-) وهي قيمة تدل على انخفاض شديد في قدرة البنك على تحقيق صافي ربح تشغيلي من الفائدة وغير الفائدة (أي: ارتفاع شديد في صافي الخسارة التشغيلية) مقارنةً بالبنوك عينة الدراسة.
- ❖ **وعلى صعيد صافي التدفق النقدي للعملية التشغيلية**، احتل بنك قطر الوطني لعام 2021م أعلى قيمة لصافي (الفائض) في التدفق النقدي للعملية التشغيلية بمقدار (52,198,088,771) وهي قيمة مرتفعة تدل على ارتفاع قدرة البنك على تحقيق صافي (فائض) في التدفق النقدي للعملية التشغيلية مقارنةً بالبنوك عينة الدراسة، بينما احتل بنك الشركة المصرفية العربية لعام 2020م أعلى قيمة لصافي (العجز) في التدفق النقدي للعملية التشغيلية بمقدار (5,384,653,900-) وهي قيمة تدل على انخفاض شديد في قدرة البنك على تحقيق صافي (فائض) في تدفق نقدي للعملية التشغيلية (أي: ارتفاع شديد في صافي العجز في التدفق النقدي التشغيلي) مقارنةً بالبنوك عينة الدراسة.

**ثانياً: تحديد معاملات الانحدار لتحديد المستحقات غير الاختيارية:**

يوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتقدير معاملات انحدار النموذج (β1, β2, β3) لكل بنك من البنوك عينة الدراسة ولفترة خمس سنوات (2017م-2021م)، وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta1(1/A_{i,t-1}) + \beta2(\blacktriangle REV_{i,t} - \blacktriangle REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \beta3\ (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + E_{i,t}$$

**حيث أن:**

TACC i,t = المستحقات الكلية للبنك (i) خلال الفترة (t)

▲REV i,t = التغير في إيرادات البنك (i) خلال الفترة (t)

▲REC i,t = التغير في حسابات القروض غير المنتظمة للبنك (i) خلال الفترة (t)

PPE i,t = الأصول الثابتة للبنك (i) خلال فترة (t)

Ai,t-1 = إجمالي أصول للبنك (i) في نهاية الفترة (t-1)

E i,t = الخطأ العشوائي

ولتحقيق ذلك قام الباحثان باستخدام أسلوب الارتباط والانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية (5%) لتوضيح نتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعدد لمتغيرات تحديد معاملات انحدار نموذج تحديد (المستحقات غير الاختيارية) كأحد المؤشرات المالية المكونة لنموذج (جونز المعدل) والخاصة بالمتغير التابع (إدارة الأرباح) في الفترة من عام2017م حتى عام2021م.

**ويوضح الجدول رقم (4) نتيجة الاختبار:**

**جدول 4: معاملات الانحدار لكل بنك من البنوك عينة الدراسة خلال فترة (2017م-2021م)**

| البنوك | الجزء الثابت (α) | معاملات الانحدار (β) | | | قيمة اختبار (T) | | | معامل الارتباط (R) | معامل التحديد ($R^2$) | التباين (F) | الخطأ العشوائي (e) | مستوى المعنوية (Sig) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | β3 | β2 | β1 | X3 | X2 | X1 | | | | | |
| بنك التركة المصرفية. | 0.4422- | 20.2420 | 1.3905 | 20668967234 | 1.576 | 0.775 | 1.050 | 0.846 | 0.716 | 0.842 | 0.0329 | 0.644 |
| بنك التعمير والإسكان. | 0.2227 | 4.5808- | 3.5614- | 1606060901- | 0.154- | 0.632- | 1.104- | 0.759 | 0.576 | 0.454 | 0.1630 | 0.766 |
| بنك قناة السويس. | 1.1099- | 81.9729 | 1.7970 | 8850277- | 0.827 | 0.586 | 0.866- | 0.774 | 0.599 | 0.498 | 0.0994 | 0.748 |
| البنك المصرى الخليجى. | 0.6289- | 18.4822 | 2.1066- | 23986955467 | 1.507 | 1.684- | 3.715 | 0.991 | 0.982 | 18.001 | 0.0145 | 0.171 |
| بنك الكويت الوطنى. | 0.0699 | 81.1728- | 1.2428- | 21964241141 | 1.032- | 0.742- | 0.912 | 0.921 | 0.849 | 1.872 | 0.0217 | 0.482 |
| البنك التجاري الدولي. | 0.6630 | 11.2864- | 11.7880 | 258956399- | 1.196- | 7.266 | 6.426- | 0.994 | 0.988 | 27.26 | 0.0070 | 0.140 |
| بنك أبوظبي التجارى. | 0.2658 | 12.1677 | 0.3338 | 13475453539- | 6.373 | 0.630 | 6.056- | 0.996 | 0.992 | 43.38 | 0.0061 | 0.111 |
| بنك كريدى أجريكول. | 0.0860- | 9.0494 | 1.5360- | 1793133087- | 0.189 | 0.396- | 0.077- | 0.412 | 0.170 | 0.068 | 0.0585 | 0.969 |
| بنك قطر الوطنى. | 1.1374 | 251.0917- | 2.0688- | 326853835232 | 0.372- | 0.052- | 0.581 | 0.957 | 0.915 | 3.591 | 0.0417 | 0.366 |

b. dependent Variable (TACC i,t / A i,t-1): المستحقات الكلية للبنك/إجمالي الأصول للبنك

ومن ثم ووفقاً لنتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط وبناء على النتائج المشار إليها في الجدول عالية، أمكن للباحثان تقدير معالم النموذج **(β1, β2, β3)** لكل بنك من البنوك عينة الدراسة ولفترة خمس سنوات (2017م-2020م) والذي من خلاله يتم تحديد (المستحقات غير الاختيارية) لكل بنك من البنوك التجارية عينة الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة.

**ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية**

يوضح الجدول التالي رقم (5) المستحقات غير الاختيارية (NDACC i,t) لكل بنك من البنوك التجارية عينة الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha + \beta1(1/A_{i,t-1}) + \beta2(\blacktriangle REV_{i,t} - \blacktriangle REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \beta3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e$$

لتحقيق ذلك قام الباحثان بتحديد المستحقات غير الاختيارية لكل بنك من البنوك عينة الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة على حده، وذلك بالاعتماد على معاملات انحدار نموذج تحديد

(المستحقات غير الاختيارية) كأحد المؤشرات المالية المكونة لنموذج (جونز المعدل) والخاصة بالمتغير التابع (إدارة الأرباح) في منذ عام2017م حتى عام2021م.

**ويوضح الجدول التالي رقم (5) نتيجة الاختبار الإحصائي:**

**جدول 5: تحديد المستحقات غير الاختيارية لكل بنك من البنوك عينة الدراسة خلال فترة (2017م-2021م)**

| البنوك | السنوات عينة الدراسة | الجزء الثابت (α) | X3 | X2 | X1 | β3 | β2 | β1 | الخطأ العشوائي (e) | المستحقات غير الاختيارية (NDACC i,t) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنك الشركة المصرفية العربية | 2017م | 0.4422- | 0.0104 | 0.0291- | 1.29E-11 | 20.2420 | 1.3905 | 20668967234 | 0.0329 | 0.02806615 |
| | 2018م | | 0.0092 | 0.0013- | 1.20E-11 | | | | | 0.023769896 |
| | 2019م | | 0.0067 | 0.0071- | 1.23E-11 | | | | | 0.030648271- |
| | 2020م | | 0.0065 | 0.0185- | 1.39E-11 | | | | | 0.015686656- |
| | 2021م | | 0.0065 | 0.0049- | 1.46E-11 | | | | | 0.017313443 |
| بنك التعمير والإسكان | 2017م | 0.2227 | 0.0159 | 0.0274- | 3.13E-11 | 4.5808- | 3.5614- | 1606060901- | 0.1630 | 0.229837932 |
| | 2018م | | 0.0134 | 0.0098- | 1.93E-11 | | | | | 0.198209788 |
| | 2019م | | 0.0197 | 0.0435- | 2.09E-11 | | | | | 0.286388977 |
| | 2020م | | 0.0196 | 0.0075- | 1.94E-11 | | | | | 0.161261938 |
| | 2021م | | 0.0177 | 0.0143- | 1.71E-11 | | | | | 0.197688374 |
| بنك قناة السويس | 2017م | 1.1099- | 0.0163 | 0.0327- | 3.18E-08 | 81.9729 | 1.7970 | 8850277- | 0.0994 | 0.018478309- |
| | 2018م | | 0.0150 | 0.0218- | 2.50E-08 | | | | | 0.040436546- |
| | 2019م | | 0.0149 | 0.0112 | 2.11E-08 | | | | | 0.045853375 |
| | 2020م | | 0.0153 | 0.0350- | 1.92E-08 | | | | | 0.013510261 |
| | 2021م | | 0.0160 | 0.0113- | 1.84E-08 | | | | | 0.114688416 |
| البنك المصري الخليجي | 2017م | 0.6289- | 0.0102 | 0.0443 | 2.21E-11 | 18.4822 | 2.1066- | 23986955467 | 0.0145 | 0.012337601 |
| | 2018م | | 0.0115 | 0.0075 | 1.78E-11 | | | | | 0.010138255 |
| | 2019م | | 0.0120 | 0.0045 | 1.62E-11 | | | | | 0.012177719- |
| | 2020م | | 0.0105 | 0.0125 | 1.46E-11 | | | | | 0.096003447- |
| | 2021م | | 0.0102 | 0.0026- | 1.39E-11 | | | | | 0.087773868- |
| بنك الكويت الوطني | 2017م | 0.0699 | 0.0058 | 0.0282 | 1.85E-11 | 81.1728- | 1.2428- | 21964241141 | 0.0217 | 0.004672337- |
| | 2018م | | 0.0055 | 0.0281 | 1.69E-11 | | | | | 0.018788889- |
| | 2019م | | 0.0049 | 0.0011 | 1.36E-11 | | | | | 0.007258601- |
| | 2020م | | 0.0064 | 0.0312- | 1.55E-11 | | | | | 0.050985517- |
| | 2021م | | 0.0077 | 0.0935- | 1.61E-11 | | | | | 0.060457962- |
| البنك التجاري الدولي | 2017م | 0.6630 | 0.0054 | 0.0339 | 3.79E-09 | 11.2864- | 11.7880 | 2589563999- | 0.0070 | 0.028004281 |
| | 2018م | | 0.0056 | 0.0188 | 3.39E-09 | | | | | 0.05046826- |
| | 2019م | | 0.0064 | 0.0117 | 2.92E-09 | | | | | 0.02048108- |
| | 2020م | | 0.0058 | 0.0016 | 2.59E-09 | | | | | 0.04635055- |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2021م | | 0.0056 | 0.0025- | 2.35E-09 | | | | 0.03023860- |
| بنك أبو ظبي التجاري | 2017م | 0.2658 | 0.0165 | 0.0266 | 4.11E-11 | 12.1677 | 0.3338 | 13475453539- | 0.0061 | 0.071072387- |
| | 2018م | | 0.0165 | 0.0060- | 3.49E-11 | | | | | 0.001470061 |
| | 2019م | | 0.0127 | 0.0046 | 3.09E-11 | | | | | 0.012161532 |
| | 2020م | | 0.0139 | 0.0100 | 3.38E-11 | | | | | 0.010990561- |
| | 2021م | | 0.0059 | 0.0090 | 2.92E-11 | | | | | 0.04571304- |
| بنك كريدي أجريكول | 2017م | 0.0860- | 0.0118 | 0.0041- | 2.16E-11 | 9.0494 | 1.5360- | 1793133087- | 0.0585 | 0.046393821 |
| | 2018م | | 0.0125 | 0.0131 | 2.20E-11 | | | | | 0.025821839 |
| | 2019م | | 0.0118 | 0.0041 | 1.87E-11 | | | | | 0.039154175 |
| | 2020م | | 0.0125 | 0.0071- | 1.98E-11 | | | | | 0.060760627 |
| | 2021م | | 0.0108 | 0.0011 | 1.93E-11 | | | | | 0.034111241 |
| بنك قطر الوطني الأهلي | 2017م | 1.1374 | 0.0112 | 0.0489 | 5.32E-12 | 251.0917- | 2.0688- | 326853835232 | 0.0417 | 0.000200154 |
| | 2018م | | 0.0102 | 0.0218 | 4.55E-12 | | | | | 0.065631841 |
| | 2019م | | 0.0097 | 0.0046 | 3.95E-12 | | | | | 0.023830346 |
| | 2020م | | 0.0094 | 0.0048- | 3.72E-12 | | | | | 0.050613469 |
| | 2021م | | 0.0097 | 0.0016- | 3.50E-12 | | | | | 0.107165301- |

X1. (t-1) = (1/Ai, t-1) خلال الفترة(i) المعكوس الضريبي لإجمال أصول البنك

X2.(t-1) = (▲REV i,t-▲REC i,t ) / A i,t-1) خلال الفترة (i) إلى إجمالي أصول البنك (t)خلال الفترة(i) الفرق بين التغير في إيرادات البنك والتغير في حسابات القروض غير المنتظمة للبنك

X3.(t-1) = (PPEi,t / Ai,t-1) في نهاية الفترة (i) إلى إجمالي أصول البنك (t)في نهاية الفترة(i) الأصول الثابتة للبنك

وبصفة عامة نخلص من النتائج الوصفية العامة لمتغيرات (المستحقات غير الاختيارية) وفقاً لنموذج (جونز المعدل)، **بالنتائج التالية:**

- **على صعيد المستحقات غير الاختيارية** كأحد مكونات نموذج (جونز المعدل) لتقدير لممارسات (إدارة الأرباح) في البنوك التجارية عينة الدراسة، جاء بنك التعمير والإسكان لعام 2019م بأعلى قيمة للمستحقات غير الاختيارية بمقدار (0.286388977)، بينما جاء بنك قطر الوطني الأهلي في عام 2021م بأدنى قيمة للمستحقات غير الاختيارية بمقدار (0.107165301−) وذلك مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى عينة الدراسة.
- **وعلى صعيد إجمالي الأصول(مقام X1)**، احتل بنك قناة السويس لعام 2017م أعلى قيمة لإجمالي حجم الأصول بمقدار (3.18E−08) وهي قيمة مرتفعة تدل على ارتفاع قدرة البنك على زيادة حجم أصوله الثابتة والمتداولة مقارنةً بالبنوك الأخرى عينة الدراسة، بينما احتل بنك قطر الوطني الأهلي في عام 2021م أدنى قيمة لإجمالي حجم الأصول بمقدار (3.50E−12) وهي قيمة منخفضة تدل على انخفاض شديد في قدرة البنك على زيادة حجم أصوله الثابتة والمتداولة مقارنةً بالبنوك الأخرى عينة الدراسة.

❖ **وعلى صعيد الفرق بين التغير في الإيرادات والتغير في القروض غير المنتظمة(بسط2X)**، احتل بنك قطر الوطني في عام 2017م أعلى قيمة لصافي (الفائض) في الفرق بين التغير في الإيرادات والتغير في القروض غير المنتظمة بمقدار (0.0489) وهي قيمة مرتفعة تدل على ارتفاع شديد في قدرة البنك على تحقيق صافي (فائض) في إيرادات الفائدة وغير الفائدة مقارنةً بالتغير في حجم القروض غير المنتظمة وذلك مقارنةً بالبنوك الأخرى عينة الدراسة، بينما احتل بنك الكويت الوطني في عام 2021م أعلى قيمة لصافي (العجز) في الفرق بين التغير في الإيرادات والتغير في القروض غير المنتظمة بمقدار (−0.0935) وهي قيمة منخفضة تدل على انخفاض شديد في قدرة البنك على تحقيق صافي (فائض) في إيرادات الفائدة وغير الفائدة مقارنةً بالتغير في حجم القروض غير المنتظمة (أي: ارتفاع شديد في عدم قدرة البنك على زيادة إيراداته مقارنة بالتغير في حجم القروض غير المنتظمة) وذلك مقارنةً بالبنوك الأخرى عينة الدراسة.

❖ **وعلى صعيد الأصول الثابتة (بسط3X)**، احتل بنك التعمير والإسكان في عام 2019م أعلى قيمة لإجمالي حجم الأصول الثابتة بمقدار (0.0197) وهي قيمة مرتفعة تدل على ارتفاع قدرة البنك على زيادة حجم أصوله الثابتة مقارنةً بالبنوك الأخرى عينة الدراسة، بينما احتل بنك الكويت الوطني في عام 2019م أدنى قيمة لإجمالي حجم الأصول الثابتة بمقدار (0.0049) وهي قيمة منخفضة تدل على انخفاض شديد في قدرة البنك على زيادة حجم أصوله الثابتة مقارنةً بالبنوك الأخرى عينة الدراسة.

**رابعاً: تحديد المستحقات الاختيارية ومتوسطها وتصنيف البنوك إلى ممارسة أو غير ممارسة لإدارة الأرباح:**

أ- يوضح الجدول التالي رقم (6) الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية لكل بنك من البنوك التجارية عينة الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة، من خلال المعادلة التالية:

$$DACC\ i,\ t = TACC\ i,\ t - NDACC\ i,\ t$$

ب- كما يوضح الجدول أيضاً المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل بنك من البنوك التجارية عينة الدراسة وخلال سنوات الدراسة المقدرة بخمس سنوات (2017م−2021م) وذلك بغرض المقارنة والتصنيف إلى بنوك ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

ت- تصنيف البنوك إلى بنوك ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة لإدارة الأرباح، ويكون البنك ممارساً لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوى أو تزيد

عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية. بينما يعتبر البنك غير ممارس لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية.

لتحقيق ذلك قام الباحثان بتحديد كل من (المستحقات الاختيارية، ومتوسط المستحقات الكلية، وتصنيف البنك الي ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح) وذلك لكل بنك من البنوك عينة الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة على حده، وذلك بالاعتماد على الفرق بين (المستحقات الكلية، والمستحقات غير الاختيارية)، وهو الموضح بالجدول رقم (6) كأحد المؤشرات المالية المكونة لنموذج (جونز المعدل) والخاصة بالمتغير التابع (إدارة الأرباح) خلال الفترة من عام2017م حتى عام2021م. **ويوضح الجدول رقم (6) احتساب المستحقات الاختيارية ومتوسطها وتصنيفها:**

**جدول 6: تحديد المستحقات الاختيارية ومتوسطها وتصنيف كل بنك من البنوك عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2017م-2021م)**

| البنوك | سنوات الدراسة | المستحقات الكلية | المستحقات غير الاختيارية | المستحقات الاختيارية | القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية | متوسط المستحقات الاختيارية | تصنيف ممارس/ غير ممارس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنك التعمير والإسكان | 2017م | 8925640791- | 0.229837932 | 8925640791- | 8925640791 | 5883870601 | ممارس |
| | 2018م | 3384026453- | 0.198209788 | 3384026453- | 3384026453 | | غير ممارس |
| | 2019م | 873912944- | 0.286388977 | 873912944.3- | 873912944.3 | | غير ممارس |
| | 2020م | 5064808062- | 0.161261938 | 5064808062- | 5064808062 | | غير ممارس |
| | 2021م | 11170964754- | 0.197688374 | 11170964754- | 11170964754 | | ممارس |
| بنك قناة السويس | 2017م | 3018955000- | 0.018478309- | 3018955000- | 3018955000 | 3078868800 | غير ممارس |
| | 2018م | 8195980000- | 0.040436546- | 8195980000- | 8195980000 | | ممارس |
| | 2019م | 720420000- | 0.045853375 | 720420000- | 720420000 | | غير ممارس |
| | 2020م | 2108048000- | 0.013510261 | 2108048000- | 2108048000 | | غير ممارس |
| | 2021م | 1350941000- | 0.114688416 | 1350941000- | 1350941000 | | غير ممارس |
| البنك المصري الخليجي | 2017م | 25348654 | 0.012337601 | 25348653.99 | 25348653.99 | 3387275729 | غير ممارس |
| | 2018م | 764770446- | 0.010138255 | 764770446- | 764770446 | | غير ممارس |
| | 2019م | 1159484625- | 0.012177719- | 1159484625- | 1159484625 | | غير ممارس |
| | 2020م | 7952517663- | 0.096003447- | 7952517663- | 7952517663 | | ممارس |
| | 2021م | 7034257258- | 0.087773868- | 7034257258- | 7034257258 | | ممارس |
| بنك الكويت الوطني | 2017م | 954750000- | 0.004672337- | 954750000- | 954750000 | 3140879800 | غير ممارس |
| | 2018م | 3279512000- | 0.018788889- | 3279512000- | 3279512000 | | ممارس |
| | 2019م | 2072230000- | 0.007258601- | 2072230000- | 2072230000 | | غير ممارس |
| | 2020م | 3932531000- | 0.050985517- | 3932531000- | 3932531000 | | ممارس |
| | 2021م | 5465376000- | 0.060457962- | 5465376000- | 5465376000 | | ممارس |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنك التجاري الدولي | 2017م | 5806653000 | 0.028004281 | 5806653000 | 5806653000 | 13792178000 | غير ممارس |
| | 2018م | 17543822000- | 0.05046826- | 17543822000- | 17543822000 | | ممارس |
| | 2019م | 9808937000- | 0.02048108- | 9808937000- | 9808937000 | | غير ممارس |
| | 2020م | 18496190000- | 0.04635055- | 18496190000- | 18496190000 | | ممارس |
| | 2021م | 17305288000- | 0.03023860- | 17305288000- | 17305288000 | | ممارس |
| بنك أبو ظبي التجاري | 2017م | 1847373824- | 0.071072387- | 1847373824- | 1847373824 | 940801960.4 | ممارس |
| | 2018م | 125688787- | 0.001470061 | 125688787- | 125688787 | | غير ممارس |
| | 2019م | 304591046 | 0.012161532 | 304591046 | 304591046 | | غير ممارس |
| | 2020م | 650151804- | 0.010990561- | 650151804- | 650151804 | | غير ممارس |
| | 2021م | 1776204341- | 0.04571304- | 1776204341- | 1776204341 | | ممارس |
| بنك كريدي أجريكول | 2017م | 763882000 | 0.046393821 | 1776204341- | 763882000 | 1467763000 | غير ممارس |
| | 2018م | 2045215000- | 0.025821839 | 2045215000- | 2045215000 | | ممارس |
| | 2019م | 798077000 | 0.039154175 | 798077000 | 798077000 | | غير ممارس |
| | 2020م | 1069765000- | 0.060760627 | 1069765000- | 1069765000 | | غير ممارس |
| | 2021م | 2661876000- | 0.034111241 | 2661876000- | 2661876000 | | ممارس |
| بنك قطر الوطني الأهلي | 2017م | 7498549294- | 0.000200154 | 7498549294- | 7498549294 | 12032665539 | غير ممارس |
| | 2018م | 2032994855 | 0.065631841 | 2032994855 | 2032994855 | | غير ممارس |
| | 2019م | 4436984678 | 0.023830346 | 4436984678 | 4436984678 | | غير ممارس |
| | 2020م | 1448747743- | 0.050613469 | 1448747743- | 1448747743 | | غير ممارس |
| | 2021م | 44746051127- | 0.10716530- | 44746051127- | 44746051127 | | ممارس |
| بنك الشركة المصرفية العربية | 2017م | 307675639 | 0.02806615 | 307675639 | 307675639 | 2302199813 | غير ممارس |
| | 2018م | 1882565783- | 0.023769896 | 1882565783- | 1882565783 | | غير ممارس |
| | 2019م | 3952922378- | 0.030648271- | 3952922378- | 3952922378 | | ممارس |
| | 2020م | 5062097208- | 0.015686656- | 5062097208- | 5062097208 | | ممارس |
| | 2021م | 305738057- | 0.017313443 | 305738057- | 305738057 | | غير ممارس |

يتضح من هذا الجدول ان القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لأغلب البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية أقل من متوسط القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للسنوات الخمس عينة الدراسة (2017م–202م)، وبالتالي فإن أغلبية البنوك عينة الدراسة لا تمارس إدارة الأرباح. ويعرض الجدول التالي (10) تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة البنوك لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة (2017م–2020م). ويلاحظ أن أعلي تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان في عام (2021م) لجميع البنوك عينة الدراسة، وفي المقابل كان أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في عام (2019م)، **وذلك على النحو التالي:**

**جدول 7: التكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة البنوك لإدارة الأرباح**

| السنة | البنوك الممارسة | | البنوك غير الممارسة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 2017م | 2 | %22 | 7 | %78 | 9 | %100 |
| 2018م | 4 | %44 | 5 | %56 | 9 | %100 |
| 2019م | 1 | %11 | 8 | %89 | 9 | %100 |
| 2020م | 4 | %44 | 5 | %56 | 9 | %100 |
| 2021م | 7 | %78 | 2 | %22 | 9 | %100 |

**ب. التحليل الوصفي للمتغير المستقل (الإفصاح والشفافية "مؤشر شفافية الإفصاح VD")**

لدراسة محاور مؤشر (شفافية الإفصاح "VD") الخاصة بالمتغير المستقل (الإفصاح والشفافية) تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقصى وأدنى قيمة، **حيث جاءت النتائج كما يلي:**

**جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحددات المتغير المستقل (الافصاح والشفافية)**

| البيـــان | 2017م | 2018م | 2019م | 2020م | 2021م |
|---|---|---|---|---|---|
| التعمير والإسكان | 0.61 | 0.86 | 0.87 | 0.67 | 0.73 |
| قناة السويس | 0.67 | 0.71 | 0.69 | 0.71 | 0.71 |
| المصري الخليجي | 0.65 | 0.66 | 0.65 | 0.66 | 0.84 |
| الكويت الوطني | 0.69 | 0.68 | 0.68 | 0.68 | 0.69 |
| التجاري الدولي | 0.95 | 0.95 | 0.95 | 0.95 | 0.94 |
| أبو ظبي الوطني | 0.71 | 0.71 | 0.71 | 0.63 | 0.63 |
| كريدي أجريكول | 0.80 | 0.80 | 0.79 | 0.80 | 0.80 |
| قطر الوطني | 0.92 | 0.92 | 0.92 | 0.92 | 0.92 |
| الشركة المصرفية | 0.77 | 0.78 | 0.77 | 0.78 | 0.77 |
| مستوى الإفصاح والشفافية | المتوسط العام | 0.77 | | أدنى مستوى | 0.61 |
| | الانحراف العام | 0.11 | | أعلى مستوى | 0.95 |

يتضح من الجدول عالية أن المتوسط العام لمستوى شفافية الإفصاح بلغ (77%) وهو ما يعني ارتفاع ملحوظ لمستوى شفافية الإفصاح في عينة الدراسة، بما يفسر التزام البنوك التجارية بدرجة ملحوظة بالقواعد والمقاييس الخاصة بالإفصاح والشفافية في البنوك التجارية المصرية عينة الدراسة. كما بلغت درجة الانحراف المعياري (0.11) بما يشير الي انخفاض شديد في درجة التشتت في مستوى شفافية الإفصاح بين البنوك التجارية المصرية عينة الدراسة. وقد حقق البنك التجاري الدولي في الفترة من (2017م–2021م) أعلى مستوى لشفافية الإفصاح بمقدار (95%) مفسراً ارتفاع شديد لمستوى شفافية الإفصاح للبنك التجاري الدولي؛ وذلك مقارنةً بما حققه بنك التعمير والإسكان من انخفاض شديد في مستوى شفافية الإفصاح بمقدار (0.61) وهو مستوى إفصاح فوق المتوسط.

**ت. التحليل الوصفي للمتغيرات الضابطة (حجم البنك، عمر البنك، مراجع خارجي):**

لدراسة الأبعاد الخاصة بالمتغيرات الضابطة (حجم البنك، عمر البنك، مراجع خارجي) تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقصى وأدنى قيمة، **وجاءت النتائج كما يلي:**

**جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات الضابطة**

| البيـــان | | 2017م | 2018م | 2019م | 2020م | 2021م |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعمير والإسكان | حجم البنك | 24.673 | 24.590 | 24.664 | 24.789 | 25.058 |
| | عمر البنك | 38 | 39 | 40 | 41 | 42 |
| | مراجع خارجي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| قناة السويس | حجم البنك | 24.411 | 24.582 | 24.675 | 24.718 | 24.774 |
| | عمر البنك | 39 | 40 | 41 | 42 | 43 |
| | مراجع خارجي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| المصري الخليجي | حجم البنك | 24.752 | 24.844 | 24.948 | 25.000 | 25.108 |
| | عمر البنك | 36 | 37 | 38 | 39 | 40 |
| | مراجع خارجي | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الكويت الوطني | حجم البنك | 24.801 | 25.020 | 24.887 | 24.854 | 25.073 |
| | عمر البنك | 43 | 44 | 45 | 46 | 47 |
| | مراجع خارجي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| التجاري الدولي | حجم البنك | 26.409 | 26.559 | 26.681 | 26.778 | 26.931 |
| | عمر البنك | 43 | 44 | 45 | 46 | 47 |
| | مراجع خارجي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| أبو ظبي الوطني | حجم البنك | 24.080 | 24.201 | 24.110 | 24.259 | 24.602 |
| | عمر البنك | 36 | 37 | 38 | 39 | 40 |
| | مراجع خارجي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| كريدي أجريكول | حجم البنك | 26.844 | 24.703 | 24.644 | 24.669 | 24.822 |
| | عمر البنك | 36 | 37 | 38 | 39 | 40 |
| | مراجع خارجي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| قطر الوطني | حجم البنك | 26.115 | 26.258 | 26.318 | 26.377 | 26.593 |
| | عمر البنك | 39 | 40 | 41 | 42 | 43 |
| | مراجع خارجي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| الشركة المصرفية | حجم البنك | 25.197 | 25.090 | 25.063 | 25.099 | 25.211 |
| | عمر البنك | 41 | 42 | 43 | 44 | 45 |
| | مراجع خارجي | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 |
| مقاييس التشتت والنزعة المركزية | حجم البنك | المتوسط | | 25.196 | أدنى حجم | 24.080 |
| | | الانحراف | | 0.811 | أقصى حجم | 26.931 |
| | عمر البنك | المتوسط | | 41 | أدنى عمر | 36 |
| | | الانحراف | | 3.018 | أقصى عمر | 47 |
| | مراجع خارجي | المتوسط | | 0.867 | | |
| | | الإنحراف | | 0.340 | | |

يتضح من الجدول عالية أن البنوك عينة الدراسة جاءت بمتوسط حجم أصول مرتفع بمقدار (25.196)، ودرجة انحراف معياري مرتفعة بشدة بمقدار (0.811)، وقد حقق بنك أبو ظبي الوطني للعام المالي 2017م أدنى قيمة بمقدار (24.080) بما يفسر وجود انخفاض طفيف لحجم أصول البنك بمقدار (1,116) مقارنةً بالمتوسط العام لبنوك الدراسة خلال سنوات الدراسة. كما حقق البنك التجاري الدولي للعام المالي 2021م أعلى قيمة بمقدار (26.931) بما يفسر وجود ارتفاع طفيف لحجم أصول البنك بمقدار (1,735) مقارنةً بالمتوسط العام لبنوك الدراسة خلال سنوات الدراسة. كما جاءت البنوك التجارية عينة الدراسة بمتوسط عمر بنك مرتفع بشدة بمقدار (41.000)، ودرجة انحراف معياري مرتفعة بشدة بمقدار (3.018)، وقد حقق البنك المصري الخليجي للعام المالي 2017م أدنى قيمة بمقدار (36.000) بما يفسر وجود انخفاض طفيف لعمر البنك بمقدار (5,000) مقارنةً بالمتوسط العام لبنوك الدراسة خلال سنوات الدراسة. كما حقق البنك التجاري الدولي للعام المالي 2021م أعلى قيمة بمقدار (47.000) بما يفسر وجود ارتفاع طفيف لعمر البنك بمقدار (6,000) مقارنةً بالمتوسط العام لبنوك الدراسة خلال سنوات الدراسة.

وأخيراً؛ جاءت البنوك التجارية عينة الدراسة بمتوسط مراجع خارجي مرتفع بشدة مقداره (0.867)، ودرجة إنحراف معياري منخفضة بشدة بمقدار (0.340)، وقد اعتمدت كافة البنوك التجارية عينة الدراسة على أكبر أربع شركات للمراجعة كمراجعين خارجيين للقوائم المالية وذلك فيما عدا (البنك المصري الخليجي (2018-2021)، وبنك الشركة المصرفية العربية (2017م-2018م).

## 12-2 تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفروض

يناقش الباحثان في هذا الجزء نتائج اختبار فروض الدراسة، والمرتبطة بقياس مدى ممارسة البنوك التجارية عينة الدراسة لعمليات إدارة الأرباح، وكذلك تحديد أثر الالتزام بتطبيق مبدأ (الإفصاح والشفافية) كأحد مبادئ الحوكمة على ممارسات (إدارة الأرباح) في البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية. ولغرض اختبار فروض الدراسة ، فقد اعتمد الباحثان على اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لقدرته على بيان أثر العلاقة بين أكثر من متغير مستقل على متغير تابع وذلك عند مستوى معنوية (5%)، وكذلك اختبار ذات الحدين (binomial test).

وفيما يلي يعرض الباحثان نتائج اختبار ذات الحدين (binomial test) المرتبط باختبار الفرض الرئيسي الأول، وأيضاً تحليل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد المرتبط باختبار الفرض الرئيس الثاني، **وذلك كما يلي:**

### 12-2-1 تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الخاص بالإجابة على التساؤل الرئيسي الأول لهذا البحث، والمرتبط بتحديد مدى ممارسة **البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية إدارة الأرباح**، وذلك لاختبار الفرض الأول القائل "**لا تمارس البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية إدارة الأرباح**".

ولتحقيق ذلك قام الباحثان بإجراء اختبار مدى معنوية الممارسة وذلك من خلال اختبار ذات الحدين (binomial test)، **ويوضح الجدول التالي رقم (10) نتيجة الاختبار الإحصائي:**

**جدول 10: نتائج اختبار (binomial test)**

| المجموعة | التصنيف | عدد المشاهدات | نسبة المشاهدات | مستوى المعنوية (Sig) |
|---|---|---|---|---|
| الأولى | بنوك غير ممارسة | 27 | %60 | 0.049 |
| الثانية | بنوك ممارسة | 18 | %40 | |

ويتضح من الجدول عالية، بأن مستوي المعنوية (0.049) وهو أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05). أي أن عدد المشاهدات في البنوك التي تمارس إدارة الأرباح لا تتساوى مع عدد مشاهدات البنوك التي لا تمارس إدارة الأرباح، ولكن في الوقت نفسه فإن نسبة البنوك التي مارست عمليات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة قد بلغت (40%) بعدد مشاهدات (18) مشاهدة من أصل (45) مشاهدة في حين بلغت نسبة البنوك غير الممارسة لعمليات إدارة الأرباح (60%) بعدد مشاهدات (27) مشاهدة، والنسبة المقارنة بها هي (0.5)، وبالتالي فإن البنوك التي تمارس إدارة الأرباح أقل من نسبة البنوك التي لا تمارس إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة (2017م-2021م)، لذلك تم **قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل " تمارس البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية إدارة الأرباح".**

### 12-2-2 تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الخاص بالإجابة على التساؤل الرئيسي الثاني لهذا البحث، والمرتبط بتحديد مدى العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية وبين ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية عينة الدراسة، وذلك لاختبار صحة الفرض الرئيسي الثاني القائل "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ (معلومات عامة، إستراتيجية البنك، حوكمة مؤسسية، السياسات المحاسبية، الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى، إدارة المخاطر**

**العامة، التعرض لمخاطر الائتمان، العملات ومخاطر السوق، التعرض لمخاطر السيولة، الإحصاءات الرئيسية غير المالية، الإفصاح عن المشاركة المجتمعية، معلومات الموظفين، الإفصاح الاختياري) كمحددات لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية".**

ولتحقيق ذلك قام الباحثان باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية (5%) لتوضيح نتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعدد لمتغيرات الفرض الرئيسي الثاني والخاص بتوضيح أثر التزام البنوك بتطبيق مبدأ (الإفصاح والشفافية) كمتغير مستقل على ممارسات (إدارة الأرباح) كمتغير تابع في ظل مجموعة المتغيرات الضابطة (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) خلال الفترة من عام2017م حتى عام2021م.

**ويوضح الجدول التالي رقم (11) نتيجة الاختبار الإحصائي:**

**جدول 11: نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطي المتعدد**

**لبيان أثر تطبيق مبدأ (الإفصاح والشفافية) على ممارسات (إدارة الأرباح)**

| المتغيرات المستقلة | معامل الانحدار (β) | قيمة اختبار (T) | مستوى المعنوية (Sig) | تفسير نتائج النموذج | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الدلالة الإحصائية | العلاقة مع التابع |
| الجزء الثابت | 108492222574 | 2.326 | 0.025 | معنوي | طردية |
| مؤشر شفافية الإفصاح (VD) | 3902858887 | 0.220 | 0.827 | غير معنوي | طردية |
| حجم البنك (لوغاريتم حجم الأصول) | 3826978982- | 1.614- | 0.114 | غير معنوي | عكسية |
| عمر البنك | 471412046- | 1.138- | 0.262 | غير معنوي | عكسية |
| المراجع الخارجي (أكبر 4 مكاتب مراجعه) | 314757300- | 0.093- | 0.926 | غير معنوي | عكسية |
| | | | | | |
| * معامل التحديد المعدل في النموذج ($adj\ R^2$) | 0.136 | | | قدرة تفسيرية ضعيفة | |
| * قيمة ف المحسوبة (F) | 2.726 | * مستوى الدلالة الإحصائية | 0.043 | النموذج معنوي | |

b. dependent Variable:ممارسات إدارة الأرباح (نموذج جونز المعدل)

ووفقاً للجدول رقم (11) عالية، أوضحت نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد أن هناك تأثير إيجابي ضعيف ذو دلالة إحصائية للمغير المستقل (الإفصاح والشفافية) مقاساً بـ مؤشر شفافية الإفصاح (VD) على المتغير التابع (إدارة الأرباح) مقاساً بـ نموذج جونز المعدل في ظل متغيرات (حجم البنك و عمر البنك و المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية عينة الدراسة، وذلك من خلال قيمة (**F**) البالغة (2.726) بمستوى دلالة إحصائية (0.043) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على وجود أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع في ظل وجود المتغيرات الضابطة، **وتفسر النتائج الاستدلالية للنموذج:**

- ❖ وجود علاقة خطية إيجابية ذات دلالة إحصائية للمغير المستقل (الإفصاح والشفافية) مقاساً بـ مؤشر شفافية الإفصاح (VD) على المتغير التابع (إدارة الأرباح) مقاساً بـ نموذج جونز المعدل في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية عينة الدراسة، وأن نوع هذه العلاقة طردية فكلما زاد اهتمام إدارات البنوك عينة الدراسة بمبدأ (الإفصاح والشفافية) كلما زادت ممارسات (إدارة الأرباح) في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمتغيرات ضابطة في البنوك عينة الدراسة.
- ❖ إن مبدأ (الإفصاح والشفافية) مقاساً بـ مؤشر شفافية الإفصاح (VD) وفقاً لمعامل التحديد المعدل في النموذج (**adjR$^2$**) يمكن أن تفسر (13.6%) من التغيرات الكلية في مستوى (ممارسات إدارة الأرباح) في ظل متغيرات (حجم البنك و عمر البنك و المراجع الخارجي) كمتغيرات ضابطة في البنوك عينة الدراسة.

ومما تقدم، فقد تقرر **رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل** القائل "بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ (معلومات عامة، إستراتيجية البنك، حوكمة مؤسسية، السياسات المحاسبية، الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى، إدارة المخاطر العامة، التعرض لمخاطر الائتمان، العملات ومخاطر السوق، التعرض لمخاطر السيولة، الإحصاءات الرئيسية غير المالية، الإفصاح عن المشاركة المجتمعية، معلومات الموظفين، الإفصاح الاختياري) كمحاور لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية"، **وبالتالي فإن معادلة الانحدار هي:**

إدارة الأرباح = 108492222574 + 3902858887 (شفافية الإفصاح) −3826978982 (حجم البنك) −471412046 (عمر البنك) −314757300 (المراجع الخارجي)

## 13- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

### 13-1 النتائج

يساهم البحث الحالي في أدبيات المحاسبة والتمويل من خلال استكشاف الصلة وتقديم أدلة تفسيرية فيما يتعلق بالعلاقة التأثيرية بين مبدأ (الإفصاح والشفافية) وبين ممارسات (إدارة الأرباح) في البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، وفي ضوء التحليلات السابقة للبيانات الكمية والوصفية لنموذجي الدراسة من خلال عينة من البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية واختبار فرضيات الدراسة، **تم التوصل إلى النتائج التالية والتي تم تقسيمها إلى ما يلي:**

**أ- النتائج النظرية من الأدب المحاسبي والتمويل:**

- ❖ تتضمن عمليات ممارسات إدارة الأرباح العديد من الوسائل والأساليب التي تستهدف تحقيق أغراض معينة لخدمة الادارة ومنها: (التأثير على المصروفات التشغيلية، التأثير على بنود الاستثمار، التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية، التأثير على عناصر الأرباح، التأثير على بنود الأصول الثابتة، التأثير على بنود حقوق الملكية، التأثير على حسابات الودائع).
- ❖ تقوم بعض البنوك التجارية المسجلة في سوق الاوراق المالية بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال بعض السنوات المالية التي خضعت للدراسة وقد تركزت هذه الممارسات في عدد من السنوات الخاضعة للدراسة ما بين 2017م -2021م.
- ❖ لا تدرك الإدارة في البنوك التجارية المخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح.
- ❖ إن عمليات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم.
- ❖ تبين أن مبدأ الافصاح والشفافية من المبادئ الهامة لحوكمة البنوك شأنها شأن الدور المانع لممارسات تلك البنوك لإدارة الارباح.

**ب- النتائج على مستوى الإحصاء الوصفي:**

- ❖ جاء الإفصاح والشفافية بدرجة عالية، حيث جاء المتوسط العام لمستوى شفافية الإفصاح (77%) وهو ما يعني ارتفاع ملحوظ لمستوى شفافية الإفصاح في عينة الدراسة، بما يفسر التزام للبنوك التجارية بدرجة ملحوظة بالقواعد والمقاييس الخاصة بالإفصاح والشفافية في البنوك

التجارية المصرية عينة الدراسة. كما بلغت درجة الانحراف المعياري ما قدره (0.11) مفسراً انخفاض شديد في درجة التشتت في مستوى شفافية الإفصاح بين البنوك التجارية المصرية عينة الدراسة. وقد حقق البنك التجاري الدولي في الفترة من (2017م-2021م) أعلى مستوى لشفافية الإفصاح بمقدار (95%) مفسراً ارتفاع شديد لمستوى شفافية الإفصاح للبنك التجاري الدولي؛ وذلك مقارنةً بما حققه بنك التعمير والإسكان من انخفاض شديد في مستوى شفافية الإفصاح بمقدار (0.61) وهو مستوى إفصاح فوق المتوسط.

- ❖ جاء حجم أصول البنك بمتوسط مرتفع بمقدار (25.196)، ودرجة انحراف معياري مرتفعة بشدة بمقدار (0.811)، وقد حقق بنك أبو ظبي الوطني للعام المالي 2017م أدنى قيمة بمقدار (24.080) بما يفسر وجود انخفاض طفيف لحجم أصول البنك بمقدار (1,116) مقارنةً بالمتوسط العام لبنوك الدراسة خلال سنوات الدراسة. كما حقق البنك التجاري الدولي للعام المالي 2021م أعلى قيمة بمقدار (26.931) بما يفسر وجود ارتفاع طفيف لحجم أصول البنك بمقدار (1,735) مقارنةً بالمتوسط العام لبنوك الدراسة خلال سنوات الدراسة. كما جاءت البنوك التجارية عينة الدراسة بمتوسط عمر بنك مرتفع بشدة بمقدار (41.000)، ودرجة انحراف معياري مرتفعة بشدة بمقدار (3.018)، وقد حقق البنك المصري الخليجي للعام المالي 2017م أدنى قيمة بمقدار (36.000) بما يفسر وجود انخفاض طفيف لعمر البنك بمقدار (5,000) مقارنةً بالمتوسط العام لبنوك الدراسة خلال سنوات الدراسة. كما حقق البنك التجاري الدولي للعام المالي 2021م أعلى قيمة بمقدار (47.000) بما يفسر وجود ارتفاع طفيف لعمر البنك بمقدار (6,000) مقارنةً بالمتوسط العام لبنوك الدراسة خلال سنوات الدراسة. وأخيراً؛ اعتمدت كافة البنوك التجارية عينة الدراسة على أكبر أربع شركات للمراجعة كمراجعين خارجيين للقوائم المالية وذلك فيما عدا (البنك المصري الخليجي (2018-2021)، وبنك الشركة المصرفية العربية (2017م-2018م)).

**ت- النتائج على مستوى الإحصاء الاستدلالي:**

- ❖ وجود فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وذلك درجة المعنوية تساوي (0.049) وهي أقل من (0.05)، أي أن عدد المشاهدات في البنوك التي تمارس الأرباح لا تتساوى مع عدد مشاهدات البنوك التي لا تمارس إدارة الأرباح، ولكن في الوقت نفسه فإن نسبة البنوك التي مارست عمليات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة قد بلغت (40%) بعدد مشاهدات (18) مشاهدة من أصل (45) مشاهدة في حين بلغت نسبة البنوك الغير ممارسة لعمليات إدارة الأرباح (60%) بعدد مشاهدات (27) مشاهدة، والنسبة المقارنة بها هي (0.5)، وبالتالي فإن

البنوك التي تمارس إدارة الأرباح أقل من نسبة البنوك التي لا تمارس إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة (2017م-2021م)، لذلك تم **قبول العدم ورفض الفرض البديل القائل " لا تمارس البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية إدارة الأرباح".**

- أوضحت نتائج اختبار **الانحدار الخطي المتعدد** أن هناك تأثير إيجابي ضعيف ومعنوي للمتغير المستقل (الإفصاح والشفافية) مقاساً بـ مؤشر شفافية الإفصاح (VD) على المتغير التابع (إدارة الأرباح) مقاساً بـ نموذج جونز المعدل في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية عينة الدراسة. بلغت قيمة (F) للنموذج (2.7265) بمستوى دلالة إحصائية (0.043) أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على وجود أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع في ظل المتغيرات الضابطة. **ووفقاً لمعامل التحديد المعدل في النموذج (adj R2)** فإن مبدأ (الإفصاح والشفافية) مقاساً بـ مؤشر شفافية الإفصاح (VD) وفقاً لمعامل التحديد المعدل في النموذج (R2) يمكن أن تفسر (46.3%) من التغيرات الكلية في مستوى (ممارسات إدارة الأرباح) في ظل متغيرات (حجم البنك و عمر البنك و المراجع الخارجي) كمتغيرات ضابطة في البنوك عينة الدراسة. ومما تقدم، فقد تقرر **رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة مقاساً بـ (معلومات عامة، إستراتيجية البنك، حوكمة مؤسسية، السياسات المحاسبية، الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى، إدارة المخاطر العامة، التعرض لمخاطر الائتمان، العملات ومخاطر السوق، التعرض لمخاطر السيولة، الإحصاءات الرئيسية غير المالية، الإفصاح عن المشاركة المجتمعية، معلومات الموظفين، الإفصاح الاختياري) كمحاور لمؤشر شفافية الإفصاح (VD) على إدارة الأرباح مقاسة بـ (نموذج جونز المعدل) في ظل متغيرات (حجم البنك، عمر البنك، المراجع الخارجي) كمحددات ضابطة للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية".**

## 13-2 التوصيات

في ضوء النتائج النظرية والتطبيقية السابقة، وفي إطار سعي الباحثين إلى تحقيق أقصى استفادة من الدراسة الحالية، **فإنه يمكن صياغة التوصيات كما يلي:**

- ضرورة تفعيل الدور الرقابي للسلطات النقدية وكذلك لجان المراجعة في البنوك للحد من عمليات ممارسة البنوك التجارية لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملاءمة فيها.

- ضرورة الإسراع في تفعيل تطبيقات قواعد الحوكمة الصادرة عن السلطات النقدية بشكل عام ومبدأ الافصاح والشفافية بشكل خاص على أن تتضمن فرض عقوبات على إدارة البنوك التي تقوم بممارسة عمليات إدارة الأرباح بغرض توفير الثقة والموضوعية في البيانات المالية المنشورة لتلك البنوك في السوق المالي.
- ضرورة توعية الإدارة المصرفية للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وانعكاساتها السلبية على الأداء المصرفي.

## 13-3 التوجهات البحثية المستقبلية

- إدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني وحوكمة الشركات
- أثر الافصاح والشفافية على الاداء المالي وهيكل الملكية في ظل حوكمة الشركات.
- أثر ادارة الارباح على إعداد التقارير المالية في ظل الإفصاح والشفافية كمتغير وسيط.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو عجيلة، عماد وحمدان، علام، (2009)، **أثر الحوكمة المؤسسية علي إدارة الأرباح: دليل من الأردن**، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

أحمد، سامح محمد رضا، (2010)، **اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أحمد، عبد الله على، (2010)، **دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

الأمين، محمد بدر الدين،(2001)، أثر العوامل الاقتصادية على الاختيار المحاسبي الإداري للسياسات المحاسبية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ص:255-301.

البارودي، شريف، (2002)، تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة إختبارية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص: 72-163.

عيسى، سمير كامل محمد، (2008)، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ص ص:1-47.

مرعي، ليلى أحمد، (2002)، تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني، ص ص: 36-73.

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Banks, U. A. (2007). **Survey Results**: **Corporate Governance Survey of the Arab Banking Sector**.

Bedard, J., Chtourou, S. M., & Courteau, L. (2004). The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management. **Auditing**: **A Journal of Practice & Theory**, 23(2), 13-35.

Beneis, K. W., & Hand Brozovsky, J. A. (2002). **Ethical Of Management Earnings Working Paper**. Virginia Polytechnic Institute and State University.

De Toledo, E. P., & Pillicer, C. G. (2007). Quality of Governance and Firm Performance: Evidence from Spain. University Autonoma De Barcelona,Spain,**Issues In Accounting Education**,18(1),79-92.

Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting Earnings Management. **The Accounting Review**, 193-225.

Desoky, A. M., & Mousa, G. A. (2012). Corporate Governance Practices: Transparency and Disclosure–Evidence from the Egyptian Exchange. **Journal of Accounting**, **Finance and Economics**,-2 (1), 49-72.

Domash, H., (2005), Spot Accounting Red Flags the Easy Way. Available at: www.winninginvesting.com.

Gaa, J., & Dunmore, P. (2007). Ethics Of Earnings Management. **Chartered Accountants Journal**, 86(8), 60.

Gowthorpe, C., & Amat, O. (2005). Creative Accounting: Some Ethical Issues of Macro-And Micro-Manipulation. **Journal of Business Ethics**, 57(1), 55-64.

Greiner, A., Kohlbeck, M. J., & Smith, T. J. (2017). The Relationship between Aggressive Real Earnings Management and Current and Future Audit Fees. **Auditing**: **A Journal of Practice & Theory**, 36(1), 85-107.

Han, S., Kang, T., & Yoo, Y. K. (2012). Governance Role of Auditors and Legal Environment: Evidence from Corporate Disclosure Transparency. **European Accounting Review**, 21(1), 29-50.

Haufler, V. (2010). Disclosure as Governance: The Extractive Industries Transparency Initiative and Resource Management in the Developing World. **Global Environmental Politics**, 10 (3), 53-73.

Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. **Accounting Horizons**, 13 (4), 365-383.

Khanna, T., Palepu, K. G., & Srinivasan, S. (2004). Disclosure Practices of Foreign Companies Interacting With US Markets. **Journal of Accounting Research**, 42(2), 475-508.

Kliestik, T., Belas, J., Valaskova, K., Nica, E., & Durana, P. (2021). Earnings Management in V4 Countries: The Evidence of Earnings Smoothing and Inflating. **Economic Research-Ekonomska Istraživanja**, 34(1), 1452-1470.

Magrath, L., & Weld, L. G. (2002). Abusive Earnings Management and Early Warning Signs. **CPA Journal**, 72(8), 50-54.

Mangala, D., & Singla, N. (2022). Impact of Earnings Management on Profitability of Commercial Banks: Evidence from India. **FIIB Business Review**, 23197145221084037.

Memis, M. U., & Cetenak, E. H. (2012). Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 2(4), 460-469.

Morris, R. D., & Gray, S. J. (2007). **Corporate Transparency Differences in the Asian Region**: **The Feasibility of Global Standardization in Practice**. In AFAANZ Conference, Gold Coast, July. Search In.

Mulford, C. W., & Comiskey, E. E. (2005). **Creative Cash Flow Report-ing**: **Uncovering Sustainable Financial Performance**. John Wiley & Sons.

Okeahalam, C. C. (2004). Corporate Governance and Disclosure in Africa: Issues and Challenges. **Journal of Financial Regulation and Compliance**, 12(4), 359-370.

Parfet, W. U. (2000). Accounting Subjectivity and Earnings Management: A Preparer Perspective. **Accounting Horizons**, 14(4), 481.

Parum, E. (2005). Does Disclosure On Corporate Governance Lead To Ope-nness And Transparency In How Companies Are Managed?- **Corporate Governance**: **An International Review**, 13 (5), 702-709.

Salem, R. I. A., Ezeani, E., Gerged, A. M., Usman, M., & Alqatamin, R. M. (2020). Does The Quality Of Voluntary Disclosure Constrain Earnings Management In Emerging Economies? Evidence from Middle Eastern and North African Banks. **International Journal of Accounting & Information Management**, 29(1), 91-126.

Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings Quality. Accounting Horizons, 17, 97-110.

Sun, D., Zeng, S., Chen, H., Meng, X., & Jin, Z. (2019). Monitoring Effect of Transparency: How Does Government Environmental Disclosure Facilitate Corporate Environmentalism? **Business Strategy & the Environment**, 28(8), 1594-1607.

Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1978). Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. **Accounting Review**, 112-134.

Zhang, L., Mol, A. P., & He, G. (2016). Transparency & Information Disclosure in China's Environmental Governance. **Current Opinion in Environmental Sustainability**, 18, 17-24.

# ملاحق الدراسة

## ملحق1: مؤشر شفافية الإفصاح المحاسبي (VD)

| مسلسل | مؤشر شفافية الإفصاح (VD) |
|---|---|
| مج (1) | **نبذة عن البنك/معلومات عامة للبنك** |
| 1 | لمحة تاريخية موجزة عن البنك |
| 2 | الهيكل التنظيمي للبنك/الأساسي/وصف الهيكل المؤسسي |
| 3 | وصف عام للأنشطة التجارية |
| 4 | تاريخ التأسيس |
| 5 | العنوان الرسمي/العنوان المسجل/العنوان للمراسلات |
| 6 | عنوان الويب/عنوان البريد الإلكتروني |
| 7 | معلومات أساسية أخرى |
| مج (2) | **إستراتيجية البنك** |
| 1 | أهداف وإستراتيجيات الإدارة/رؤية البنك |
| 2 | الإستراتيجيات المستقبلية-التطوير العام للأعمال |
| 3 | تأثير الإستراتيجية على النتائج المستقبلية |
| 4 | معلومات إستراتيجية أخرى |
| مج (3) | **الحوكمة المؤسسية** |
| 1 | تفاصيل حول رئيس مجلس الإدارة (بخلاف الاسم/المنصب) |
| 2 | تفاصيل حول المديرين (بخلاف الاسم/المنصب) |
| 3 | واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة |
| 4 | عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة |
| 5 | قائمة أكبر خمسة مساهمين في البنك |
| 6 | عدد الأسهم المملوكة للمديرين |
| 7 | تفاصيل عنوان الاتصال بالرئيس التنفيذي |
| 8 | تعريف المديرين المستقلين |
| 9 | طبيعة رئيس مجلس الإدارة |
| 10 | مشاركة المديرين/ إدارة الشركات الأخرى |
| 11 | صورة لجميع المديرين/مجلس الإدارة |
| 12 | صورة رئيس مجلس الإدارة |
| 13 | معلومات حول التغييرات في اعضاء مجلس الإدارة |
| 14 | عدد اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة وتاريخها |
| 15 | قائمة لجنة المراجعة |
| 16 | بيان رئيس مجلس الإدارة |
| 17 | بيان الرئيس التنفيذي |
| 18 | تصنيف المديرين على أنهم تنفيذيون أو خارجيون |
| مج (4) | **السياسات المحاسبية** |
| 1 | التقييم المحاسبي للأصول الثابتة (القيمة العادلة/التكلفة التاريخية) |
| 2 | طرق الإهلاك المستخدمة |

| | |
|---|---|
| 3 | التعاملات بالعملات الأجنبية |
| 4 | الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية |
| 5 | الإفصاح عن استخدام المعايير المحاسبية |
| 6 | بيانات الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية/معايير المحاسبة الدولية المعتمدة |
| 7 | معالجة الالتزامات الطارئة |
| 8 | السياسات المحاسبية الأخرى |
| **مج (5)** | **الأداء المالي ومعلومات إحصائية أخرى** |
| 1 | مناقشة موجزة للوضع المالي للبنك |
| 2 | الإفصاح عن القروض غير المنتظمة أ، القروض المتعثرة |
| 3 | تحليل مركز السيولة للبنك |
| 4 | العائد على الأصول (ROA) |
| 5 | العائد على حقوق الملكية (ROE) |
| 6 | نسب السيولة |
| 7 | ربحية السهم (EPS) |
| 8 | نسب كفاية رأس المال |
| 9 | إجمالي الأرباح الموزعة (توزيعات الأرباح) |
| 10 | توزيعات الأرباح لكل سهم عن الفترة |
| 11 | عدد فروع البنك خلال السنة المالية |
| 12 | الإحصائيات المالية لأكثر من عام |
| 13 | بيان الدخل المقارن لمدة سنتين |
| 14 | الميزانية العمومية المقارنة لمدة سنتين |
| 15 | بيان التدفقات النقدية |
| 16 | إنجاز رئيسي خلال العام الحالي |
| **مج (6)** | **إدارة المخاطر العامة** |
| 1 | مناقشة سياسة إدارة المخاطر الشاملة |
| 2 | مناقشة سردية حول أصول المخاطر، وقياس المخاطر |
| 3 | مناقشة حول كيفية إدارة المخاطر والتحكم فيها |
| 4 | معلومات عن لجنة إدارة المخاطر |
| 5 | معلومات عن لجنة إدارة الأصول والخصوم |
| 6 | معلومات عن هيكل إدارة المخاطر |
| 7 | معلومات أخرى عن إدارة المخاطر |
| **مج (7)** | **التعرض لمخاطر الائتمان** |
| 1 | الإفصاح عن التعرض لمخاطر الائتمان |
| 2 | معلومات عن هيكل إدارة مخاطر الائتمان |
| 3 | إفصاحات عن القروض الحالية |
| 4 | تفاصيل مشاكل القروض والأصول الأخرى |
| 5 | الإفصاح عن نظام التصنيف الائتماني |
| 6 | الإفصاح عن عملية إدارة المخاطر (استخدام ادوات تخفيض المخاطر مثل: الضمانات، اتفاقيات المعاوضة، إدارة التركزات) |
| 7 | معلومات أخرى عن التعرض للمخاطر |

| مج (8) | العملات ومخاطر السوق |
|---|---|
| 1 | يتم تقسيمها حسب الأصول والخصوم |
| 2 | استحقاق الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية |
| 3 | الوصف العام لقطاعات مخاطر السوق |
| 4 | معلومات أخرى عن مخاطر السوق |
| **مج (9)** | **التعرض لمخاطر السيولة** |
| 1 | معلومات حول الأصول السائلة المتاحة للبنك وكذلك مصادر واستخدامات الأموال |
| 2 | معلومات الاستحقاق حول الودائع والمطلوبات الأخرى |
| 3 | معلومات أخرى عن مخاطر السيولة |
| **مج (10)** | **الإحصاءات الرئيسية غير المالية** |
| 1 | تفاصيل موقع الفرع |
| 2 | عدد الفروع |
| 3 | عدد التوسعات في الفرع خلال العام |
| 4 | معلومات عن حوسبة الفروع |
| 5 | معلومات عن أجهزة الصراف الألى (ATM) |
| 6 | موقع الصراف الألى وعنوانه |
| 7 | إحصاءات معلومات غير مالية أخرى |
| **مج (11)** | **الإفصاح عن المشاركة المجتمعية للبنك** |
| 1 | رعاية الصحة العامة والرياضية والمشاريع الترفيهية والاجتماعية والتعليمية |
| 2 | معلومات عن التبرعات للجمعيات الخيرية |
| 3 | دعم العزة الوطنية/الحملات التي ترعاها الحكومة |
| 4 | معلومات عن أنشطة الخدمات المصرفية الاجتماعية/الخدمات المصرفية للمجتمع |
| 5 | معلومات أخرى عن إفصاح المشاركة المجتمعية |
| **مج (12)** | **معلومات الموظفين** |
| 1 | العدد الإجمالي للموظفين |
| 2 | سياسة تدريب الموظفين |
| 3 | عدد الموظفين المدربين |
| 4 | متوسط الأجر لكل موظف |
| 5 | معلومات عن رفاهية الموظفين (نظام الإثابة والتحفيز للعاملين) |
| 6 | معلومات الموظفين الأخرى |
| **مج (13)** | **معلومات أخرى (الإفصاح الاختياري)** |
| 1 | الخدمات المصرفية عبر الإنترنت |
| 2 | التسهيلات المصرفية الدولية |
| 3 | معلومات عن بطاقات الائتمان |